٧٢/١٨٥

AB/XXXI/2
الأصل : بالانكليزية
التاريخ : ١٩٩٧/٦/٣٠

الويبو

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
جنيف

الهيئات الرئاسية للويبو
وللاتحادات التي تديرها الويبو

سلسلة الاجتماعات الواحدة والثلاثون

جنيف ، من ٢٢ سبتمبر/أيلول الى الأول من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧

حسابات فترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥
والاشتراكات المتأخرة للبلدان النامية
والبرنامج والميزانية والاشتراكات لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩

مذكرة المدير العام

١ - استعرضت لجنة الميزانية في دورتها السابعة عشرة المنعقدة يومي ١٦ و١٨ أبريل/نيسان ١٩٩٧ ، الوثائق المتعلقة بحسابات فترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥ والاشتراكات المتأخرة للبلدان النامية ومشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ . وكانت الوثائق المتعلقة بالموضوع (WO/BC/XII/2, 3 & 4) قد أرسلت الى جميع الدول الأعضاء في لجنة الميزانية وسائر الدول التي طلبتها . ويمكن ارسال المزيد من النسخ بناء على الطلب . ويرد تقرير دورة لجنة الميزانية المذكورة (الوثيقة WO/BC/XVII/5 Rev.) في المرفق ألف لهذه الوثيقة .

٢ - وتلخص هذه الوثيقة استنتاجات لجنة الميزانية وتدعو الهيئات الرئاسية الى اتخاذ بعض القرارات .

٣ - حسابات فترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥ . وافقت لجنة الميزانية على مضمون الوثيقة WO/BC/XVII/3 بشأن الحسابات . وترد استنتاجات مراجع الحسابات بخصوص حسابات فترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥ الى جانب شهادة مراجعة الحسابات المرفقة بتقريره في المرفق باء لهذه الوثيقة .

٤ - ان الهيئات الرئاسية مدعوة الى الموافقة على حسابات فترة السنتين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ .

٥ - الاشتراكات المتأخرة للبلدان النامية . تضمنت الوثيقة WO/BC/XVII/4 اقتراحا بتسجيل الاشتراكات المتأخرة للبلدان النامية حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ في حساب خاص مجمد وتقييد كل الاشتراكات التي تدفعها البلدان النامية بعد ذلك التاريخ في عداد الاشتراكات المستحقة عن سنة ١٩٩٤ وما يليها أولا (بناء على النظام أحادي الاشتراكات الذي بدأ تطبيقه في الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٩٤) دون أن يفقد أي بلد من البلدان النامية حقه في التصويت بسبب ما لديه من اشتراكات متأخرة (سابقة لسنة ١٩٩٤) في الحساب الخاص المجمد .

٦ - ولخص رئيس لجنة الميزانية المناقشات التي دارت حول الاقتراح المذكور قائلا (أنظر الفقرة ٣٠ من المرفق ألف بهذه الوثيقة) : "ان أول ما يمكن استخلاصه من هذه المناقشات هو أنه يتعذر على لجنة الميزانية اعتماد الاقتراح . وقد بينت جميع الوفود أسباب اعتراضها عليه . وبالاضافة الى ذلك ، طلبت الوفود اجراء تحليل أكثر تعمقا للاقتراح والبحث عن بدائل بغرض التوصل الى حل جديد . ومن الممكن مثلا ألا يطبق الاقتراح على جميع البلدان معا بل أخذ كل حالة على حدة ، وذلك أمر مهم ينبغي مراعاته . ولا شك في أنه سيعاد بحث تلك المسألة علّه تتيسر مناقشة الحلول البديلة المناسبة لها بعد الحصول على معلومات اضافية من المكتب الدولي ."

٧ - وعلى ضوء ما جاء في الفقرة السابقة ، قرر المدير العام ألا يعرض على اجتماعات الهيئات الرئاسية المنعقدة في سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ أي اقتراح بشأن الاشتراكات المتأخرة للبلدان النامية .

٨ - البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ . تضمنت الوثيقة WO/BC/XVII/2 مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ الذي قدمه المدير العام . وبعد مناقشات مستفيضة ، اعتمدت لجنة الميزانية النص التالي (أنظر الفقرة ٣٤ من المرفق ألف لهذه الوثيقة) :

"ان لجنة الميزانية ،

اذ تعبر عن اعترافها بالادارة الفعالة للمنظمة وتقديرها لتلك الادارة ،

واذ تؤكد الحاجة الى مواصلة برنامج عمل المنظمة وادخال تحسينات اضافية عليه ،

واذ تعتبر أن من المستحسن أن يتم النظر في البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ بالاستناد الى اقتراحات المدير العام الجديد الذي سيشغل مهام منصبه أثناء تلك الفترة ،

توصي :

- الهيئات الرئاسية باعتماد البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ بعد استلام المدير العام الجديد مهام منصبه في أقرب فرصة ممكنة واستنادا الى مشروع يقدمه بنفسه ،

- والهيئات الرئاسية بأن تقرر في دوراتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ أن تظل الاشتراكات لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ على المستوى نفسه لاشتراكات فترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ ،

- وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات أن تنظر في تخفيض الرسوم كما هو مقترح في الوثيقة WO/BC/XVII/2 في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ وأن تتخذ قرارا بهذا الخصوص ،

وتلاحظ أنه اذا لم يتم اعتماد الميزانية قبل الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ بناء على أحكام اتفاقية الويبو والمعاهدات الأخرى التي تديرها الويبو ، فانها تظل على المستوى السابق حتى اعتماد ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ ."

٩ - وعلى ضوء التوصية (الأولى) آنفة الذكر للجنة الميزانية ، لن يقدم المدير العام مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ في دورات الهيئات الرئاسية المنعقدة في سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ .

١٠- قد تود الهيئات الرئاسية أن تدعو المدير العام الجديد الى تقديم مشروع البرنامج والميزانية في تاريخ تحدده تلك الهيئات .

١١- الاشتراكات لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ . على ضوء التوصية (الثانية) آنفة الذكر للجنة الميزانية ، لن يقدم المدير العام اقتراحا بشأن مستوى الاشتراكات في دورات الهيئات الرئاسية المنعقدة في سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ .

١٢- قد تود الهيئات الرئاسية أن تحدد مستوى الاشتراكات لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ على المستوى نفسه الذي كانت عليه خلال فترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ .

١٣- ويرد في المرفق جيم لهذه الوثيقة بيان مبالغ اشتراكات كل دولة عن سنة ١٩٩٨ وسنة ١٩٩٩ .

١٤- رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات . تتناول الوثيقة PCT/A/XXIV/5 الاقتراح المتعلق بتخفيض الرسوم المطبقة في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات والمشار اليه في التوصية (الثالثة) آنفة الذكر .

[تلي ذلك المرفقات]

ANNEX A
المرفق ألف

تقرير لجنة الميزانية
عن دورتها المنعقدة في أبريل/نيسان ١٩٩٧
(وثيقة الويبو WO/BC/XVII/5 Rev. المؤرخة في ٣٠ يونيه/حزيران ١٩٩٧)

١ - عقدت لجنة الويبو للميزانية المشار اليها فيما يلي بعبارة "لجنة الميزانية" دورتها السابعة عشرة في مقر الويبو في يومي ١٦ و١٨ أبريل/نيسان ١٩٩٧ .

٢ - والدول الأعضاء في لجنة الميزانية هي الجزائر والبرازيل وبلغاريا وكندا وشيلي والصين وفرنسا وألمانيا وغينيا والهند واليابان وهولندا وباكستان والفلبين وبولندا والاتحاد الروسي وسويسرا (بحكم وضعها) والمملكة المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي (٢١) . وكانت جميع الدول الأعضاء ممثلة في الدورة باستثناء غينيا وبولندا وجمهورية تنزانيا المتحدة . وبالاضافة الى ذلك ، كانت الدول التالية الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في لجنة الميزانية ممثلة في الدورة بصفة مراقب : الأرجنتين وأستراليا وبنغلاديش وبلجيكا وبنن وبروني دار السلام والكاميرون وكولومبيا وكوت ديفوار واكوادور ومصر وغانا واندونيسيا وايطاليا وجامايكا وكازاخستان وكينيا ولاتفيا وليتوانيا والمكسيك والمغرب وبنما وباراغواي والسنغال وجنوب أفريقيا واسبانيا وسري لانكا وتونس وأوكرانيا وفييت نام (٣٠) . وترد قائمة بالمشتركين في المرفق الأول لهذا التقرير .

٣ - وافتتح الدورة السيد/فرنسوا كورشو نائب المدير العام للويبو الذي رحب بالمشتركين .

٤ - وانتخبت لجنة الميزانية بالاجماع السيد/أليخاندرو روجرز (شيلي) رئيسا لها ، والسيد/ديليب سنها (الهند) والآنسة/هيلين فراري (المملكة المتحدة) نائبين للرئيس .

٥ - وقال وفد اندونيسيا ، بصفته ممثلا لرئاسة الدورة الرابعة والعشرين لاجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر الاسلامي وبالنيابة عن البعثات الدائمة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي في جنيف ، انه يود أن يلفت انتباه لجنة الميزانية الى المذكرة التي عممها المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١١/٥١ المؤرخ في ٨

ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦ والمتعلق بأهمية عيد الأضحى بالنسبة الى المسلمين . وأضاف أنه لما كان عيد الأضحى يقع في يوم ١٧ أبريل/نيسان ١٩٩٧ ، فانه يطلب من لجنة الميزانية أن تعلن ذلك اليوم يوم عطلة رسمية عملا بالقرار المذكور وألا تجتمع فيه لجنة الميزانية .

٦ - وأيدت وفود مصر وكوت ديفوار والسنغال والمغرب والفلبين وبروني دار السلام اقتراح وفد اندونيسيا بألا تجتمع لجنة الميزانية في يوم عيد الأضحى .

٧ - وقال رئيس اللجنة ان التاريخ المحدد لاجتماع لجنة الميزانية هو من ١٦ الى ١٨ أبريل/نيسان ١٩٩٧ ، وانه يعترف مع ذلك بما يمثله عيد الأضحى من أهمية كبيرة بالنسبة الى المسلمين وسيبذل قصارى جهده للتقدم بأعمال الاجتماع بسرعة وتفادي اجتماع لجنة الميزانية في ذلك اليوم . وتقرر عقد جلسة مسائية يوم ١٦ أبريل/نيسان ١٩٩٧ ولم تجتمع لجنة الميزانية يوم ١٧ أبريل/نيسان ١٩٩٧ .

٨ - واعتمدت لجنة الميزانية جدول الأعمال الوارد في الوثيقة WO/BC/XVII/1 .

حسابات فترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥

٩ - استندت المناقشات الى الوثيقة WO/BC/XVII/3 .

١٠- ووافقت لجنة الميزانية على مضمون الوثيقة .

١١- وعبرت لجنة الميزانية عن امتنانها للسلطات السويسرية المسؤولة عن مراجعة حسابات المنظمة .

الاشتراكات المتأخرة للبلدان النامية

١٢- استندت المناقشات الى الوثيقة WO/BC/XVII/4 .

١٣- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية انه اطلع على اقتراح المكتب الدولي باهتمام وأخذ مقصده في الاعتبار . واستدرك قائلا انه لا يمكن له أن يوافق على الاقتراح لأنه يضع البلدان التي دفعت اشتراكاتها في موقف حرج من البلدان التي لم تدفعها . وأضاف أنه مستعد لفحص حلول مبتكرة لمعالجة مسألة الاشتراكات المتأخرة ، كاتاحة مهلة أطول لدفعها من أجل المحافظة على حق الدول في التصويت . وقال ان من الصعب القبول بفكرة تجميد الاشتراكات المتأخرة بصفة دائمة دون معالجة آثارها . وشجع الوفد على اجراء مناقشات اضافية عن الموضوع للتوصل الى حل لا يكون مجحفا بالبلدان التي دفعت اشتراكاتها ويتسم بالمرونة اللازمة لتلبية احتياجات البلدان التي تواجه ظروفاً صعبة .

١٤- وصرح وفد سري لانكا ، متحدثا باسم المجموعة الآسيوية ، أنه يصعب عليه من حيث المبدأ الموافقة على الاقتراح الوارد في الوثيقة لعدة أسباب ، أولها هو كون الاقتراح غير منصف بالبلدان التي تدفع اشتراكاتها بانتظام وفي الموعد المحدد ومجحفا بها . والسبب الثاني هو تساؤل بعض الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية عما يضمن أن تبدأ البلدان التي لها اشتراكات متأخرة دفع اشتراكاتها بانتظام بعد ذلك . والسبب الثالث هو احتمال أن تسيء البلدان التي تدفع اشتراكاتها بانتظام وفي الموعد المحدد فهم الاقتراح الذي قد يصبح سابقة أيضا . وأضاف الوفد أن المجموعة الآسيوية ترى أنه يستحسن اعتماد نهج يركز على كل بلد بدلا من اتباع نهج عام ، لمعالجة مشكلة الاشتراكات المتأخرة للبلدان النامية بطريقة معقولة ومنصفة . وقال ان المجموعة مستعدة للنظر في أي بديل آخر لذلك النهج العام وانها ترى بالتالي أن المسألة بحاجة الى مزيد من البحث المتعمق . واختتم كلمته قائلا انه ينبغي مناقشة المسألة عندما يتسلم المدير العام الجديد مهام منصبه في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ ويصبح في الامكان دراسة الاقتراح من المنظور الصحيح .

١٥- وأيد وفد هولندا رأي وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وسري لانكا . وقال انه لا يسعه أن يوافق على الاقتراح للأسباب التي ذكرها الوفدان . وأضاف أنه مستعد تماما لمواصلة مناقشة الموضوع والبحث عن وسيلة منصفة لمعالجته قد تتمثل في اعتماد نهج يركز على كل بلد أو أي اقتراح مبتكر آخر .

١٦- وأيد وفد الهند التصريح الذي أدلى به وفد سري لانكا بالنيابة عن المجموعة الآسيوية .

١٧- وقال وفد ألمانيا انه لا يمكن له أن يوافق على اقتراح تجميد الاشتراكات المتأخرة للبلدان النامية للأسباب التي سبق أن ذكرتها وفود الولايات المتحدة الأمريكية وسري لانكا وهولندا . ورأى أن الاقتراح مجحف بأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية التي بذلت مجهودا كبيرا لدفع اشتراكاتها في الوقت المحدد وأن الدرس الوحيد الذي يمكن أن تستخلصه تلك البلدان من الاقتراح هو أن من شأن دفع اشتراكاتها في المهلة المحددة أن يجعلها تخسر أموالا بامكانها الاحتفاظ بها لو أنها تركت الوقت يمضي حتى يتقرر التنازل عن المطالبة بالاشتراكات المتأخرة . وقال ان اقتراح تجميد الاشتراكات المتأخرة يعادل في رأيه الغاءها وانه لابد من توخي الحيطة لتفادي تحول الاقتراح الى سابقة تعتمد منظمات دولية أخرى عليها لالغاء اشتراكاتها . وأضاف وفد ألمانيا أنه مستعد لبحث أي حل آخر من الحلول المرنة التي سبق طرحها بعد أن يتم تحديد معالمها .

١٨- وقال وفد شيلي انه عندما تنضم دولة الى منظمة ما تكسب حقوقا وتقع عليها التزامات . وأضاف أنه يشاطر رأي وفود سري لانكا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بأن الاقتراح يفتقر الى الانصاف وأنه مجحف بالبلدان التي وفت بالتزاماتها وسددت اشتراكاتها . وعبر وفد شيلي عن اتفاقه مع وفد ألمانيا على أن الاقتراح موضع البحث ليس بالمثال الجيد وأنه يعترض عليه لهذا السبب .

١٩- وقال وفد كندا ان على الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها كاملة وفي الوقت المحدد ودون شروط في منظومة الأمم المتحدة بأكملها حيث تحدد الاشتراكات استنادا الى مبدأ القدرة على الدفع ، وانه يؤيده تأييداً كاملاً . وأضاف أن أسلوب التقييم القديم أدى على الأرجح الى تحديد اشتراكات كان

من الصعب على بعض الدول التي تمر بظروف استثنائية أن تدفعها ، الأمر الذي يدفعه الى اتخاذ موقف أكثر مرونة حيال تلك المسألة بالمقارنة بموقفه العام منها .

٢٠- ولاحظ وفد كوت ديفوار ، متحدثا باسم المجموعة الافريقية ، أنه يمكن لثلاثين بلداً افريقيا أن يستفيد من الاقتراح مشيراً الى أنه يدرك تماما وقعه . وأقر بضرورة مراعاة الحجج التي ساقتها مختلف الوفود لأنه لا بد من الوفاء بالالتزامات . وأخيراً ، قال الوفد انه كان يود تجاوز الاقتراحات المطروحة وايجاد حلول مبتكرة .

٢١- وأيد وفد المملكة المتحدة التعليقات التي سبق أن أبداها متحدثون سابقون ، وعلى الأخص التصريح الذي أدلى به وفد ألمانيا .

٢٢- واتفق وفد كولومبيا مع وفود أخرى على أنه يصعب قبول الاقتراح الذي ورد وصفه في الوثيقة . وقال ان الاقتراح قد يؤدي الى تمييز مجحف بالبلدان التي بذلت مجهودا كبيرا لدفع اشتراكاتها في الموعد المحدد . واستدرك قائلا انه لا يعترض على امكانية مواصلة النقاش حول الاقتراح المطروح .

٢٣- وعبر وفد الفلبين عن تأييده الكامل للآراء التي أعرب عنها وفد سري لانكا بالنيابة عن المجموعة الآسيوية . وأشار الى أنه يمكن التمييز بين نوعين من البلدان النامية ، فهناك من ناحية بلدان قادرة تماما على دفع اشتراكاتها ولكنها لم تدفعها ، وهناك من ناحية ثانية الأغلبية الساحقة من البلدان النامية التي ترغب في رأيه أن تدفع اشتراكاتها ولكنها لا تستطيع دفعها بسبب ظروف خارجة عن ارادتها . وقال ان اعتماد نهج عام واحد يطبق على جميع البلدان النامية يعني عدم التمييز بين البلدان التي تود أن تدفع اشتراكاتها والبلدان التي لا ترغب في دفعها ، وهو وضع مجحف بالبلدان النامية التي يرى الوفد أنها تستحق الاستفادة من الاقتراح . واعتبر الوفد أن أنسب اقتراح هو الاقتراح الذي قدمه وفد سري لانكا باعتماد نهج يركز على كل بلد وربما يقوم على منح حق التصويت بناء على الطلب ويتخذ البلد المعني على أساسه بعض التدابير الرامية الى دفع اشتراكاته المتأخرة بطريقة أو بأخرى .

٢٤- وقال وفد الصين ان من واجب الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها كاملة وفي الموعد المحدد ولكنه يعترف بأن بعض البلدان النامية قد تواجه صعوبات . وقال ان ذلك يستدعي اجراء تحليل دقيق والامتناع عن تصنيف جميع تلك البلدان في الصنف ذاته . وأضاف وفد الصين أن المجموعة الآسيوية تسعى الى ايجاد حل مناسب وأنه لا بد من بحث المسألة ودراستها بعناية قبل اتخاذ أي قرار بشأنها .

٢٥- وشاطر وفد اليابان قلق الوفود السابقة بما فيها وفدا الولايات المتحدة الأمريكية وسري لانكا . وقال انه يفهم الظروف الصعبة التي تمر بها بعض البلدان النامية حاليا ، غير أن الحل لا يكمن في مجرد تجميد الاشتراكات في رأيه بل في البحث عن حل مبتكر .

٢٦- وقال وفد مصر ان اقتراح تجميد الاشتراكات المتأخرة للبلدان النامية لن يؤدي في رأيه الى معاملة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة ، وانه يقترح بالتالي النظر في سائر الاقتراحات الأخرى المطروحة .

٢٧- وقال وفد المكسيك انه ما كان ينبغي الاشارة الى البلدان النامية في عنوان الوثيقة لأنها تتناول أيضا الاشتراكات المتأخرة لبلدان أخرى . وأيد الوفد التصريح الذي أدلى به وفد كندا . وقال اننا ازاء ظرف خاص يقتضي مناقشة متعمقة تتسم بمزيد من المرونة من أجل التوصل الى حل مشترك يخدم مصلحة الجميع . واختتم كلمته قائلا ان معالجة كل حالة على انفراد ليس بالنهج المناسب في رأيه بل انه ينطوي على تمييز مجحف .

٢٨- وشكر وفد السنغال المكتب الدولي على الجهود التي يبذلها لحل مسألة الاشتراكات المتأخرة . وقال ان للاقتراح أساسا من الصحة لأن الوثيقة التي تتضمنه تبين بوضوح بالغ سبب تراكم الاشتراكات المتأخرة كما تبين أن اشتراكات البلدان النامية ليست متناسبة مع امكانياتها المالية . واقترح الوفد تعديل الاقتراح بحيث يستعاض عن النهج الشامل الذي يطبق على جميع البلدان النامية بنهج يعالج كل حالة على انفراد .

٢٩- وقال وفد فرنسا انه يقدر تماما الصعوبات الفعلية التي تواجهها بعض البلدان وانه يشاطر شكوك عدد من الوفود ، لا سيما فيما يتعلق بانصاف الاقتراح وامكانية تطبيقه . وأضاف الوفد أنه يود لذلك السبب أن يدرس اقتراحات أخرى يعرضها المكتب الدولي .

٣٠- ولخص رئيس اللجنة المناقشات كالآتي : "ان أول ما يمكن استخلاصه من هذه المناقشات هو أنه يتعذر على لجنة الميزانية اعتماد الاقتراح . وقد بينت جميع الوفود أسباب اعتراضها عليه . وبالاضافة الى ذلك ، طلبت الوفود اجراء تحليل أكثر تعمقا للاقتراح والبحث عن بدائل بغرض التوصل الى حل جديد . ومن الممكن مثلا ألا يطبق الاقتراح على جميع البلدان معاً بل أخذ كل حالة على حدة ، وذلك أمر مهم ينبغي مراعاته . ولا شك في أنه سيعاد بحث تلك المسألة علّه تتيسر مناقشة الحلول البديلة المناسبة لها بعد الحصول على معلومات اضافية من المكتب الدولي .

مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩

٣١- استندت المناقشات الى الوثيقة WO/BC/XVII/2 .

٣٢- وناقشت لجنة الميزانية مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ على أكمل وجه . وترد التصريحات التي أدلت بها الوفود أثناء النقاش في المرفق الثاني لهذا التقرير .

٣٣- ولخص رئيس اللجنة المناقشات التي دارت مع التركيز على بعض النقاط . فقال أولا ان الوفود أشادت بالوثيقة التي قدمها المكتب الدولي متضمنة مشروع البرنامج والميزانية لجودتها ولسرعة توزيعها مما أعطى الوفود الوقت الكافي لدراستها بالتفصيل . وأضاف أن الوثيقة شاملة وغنية بالمعلومات ولكن بعض الوفود رأت أنها تفتقر الى شيء من الاستراتيجية . وذكر أن مسألة العجز

الذي بلغ ٢٥ مليون فرنك سويسري أثارت أيضا قلق العديد من الوفود لأنها لم تر ما يبرره . واستطرد قائلا ان أغلبية الوفود قد تناولت مسألة تقليل الاشتراكات وان عددا منها بين أن التخفيض ليس مناسبا لأنه قد تتعذر مواصلة تطبيقه في المستقبل ، غير أن العديد من الوفود وافق على اقتراح تخفيض الاشتراكات وبعضها اتخذ موقفا مرنا ازاءه ورأت عدة وفود أخرى أن تخفيض الاشتراكات ينبغي ألا يمول من موارد الصندوق الاحتياطي . وأضاف أن عدة وفود قد تناولت فكرة تخفيض الرسوم المعمول بها في اطار معاهدة التعاون بشأن البراءات ، وأيد بعضها تلك الفكرة . وأضاف رئيس اللجنة أن عدة وفود قد تعرضت لمسألة أنشطة التعاون الانمائي ، فأبدى بعضها ارتياحه لزيادة الموارد المخصصة لتلك الأنشطة وأشارت وفود أخرى الى ضرورة وضع نظام للتقييم واستراتيجية طويلة الأجل وأوصت بتطوير البنى التحتية ولا سيما تلك المتعلقة بالحوسبة وتحقيق مزيد من الفعالية بالنسبة الى التكلفة . وتناول بعض الوفود مسألة تعزيز التعاون الانمائي مع البلدان المنتقلة الى نظام الاقتصاد الحر . وبحثت وفود أخرى المسألة المتعلقة ببرنامج تكنولوجيا المعلومات وركزت عليها . والنقطة الأخيرة التي نوقشت هي أسلوب عمل لجنة الميزانية . ورأت عدة وفود أنه ينبغي في المقام الأول الاستماع الى أفكار المدير العام الجديد للويبو الذي سيتسلم مهام منصبه في الأول من ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ . واتفقت جميع الوفود على أن استقرار المنظمة واستمرار عملها هما مسألتان مهمتان وأنه ينبغي بالتالي مواصلة أنشطة المنظمة وفقا لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ بانتظار اعتماد الميزانية الجديدة . وقال الرئيس ان من مهمات لجنة الميزانية أيضا تقديم توصيات . وأشار الى الظرف الخاص الذي تمر به المنظمة التي سيتولى زمام أمورها عن قريب مدير عام جديد . وذكر أن معظم الوفود قد رأت أن من المستحسن توصية الهيئات الرئاسية بالامتناع عن اتخاذ قرار بشأن البرنامج والميزانية في سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ وبدعوة لجنة الميزانية الى الاجتماع من جديد في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ أو في مستهل سنة ١٩٩٨ بغية النظر في أفكار المدير العام الجديد . ورأى بعض الوفود أنه قد يكون من المفيد أن تطرح الدول الأعضاء أفكارها على المكتب الدولي بخصوص المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية . وأكد الرئيس على أن عدم اعتماد الوفود للبرنامج والميزانية لا يعني في أي حال من الأحوال أنها لا تثق بالادارة الحالية للويبو بل العكس هو الصحيح ، ذلك أن جميع الوفود نوهت على نحو لا يقبل الشك بالفعالية التي اتسم بها عمل المنظمة حتى اليوم .

٣٤- واعتمدت لجنة الميزانية النص التالي بعد اجراء مشاورات غير رسمية :

"ان لجنة الميزانية ،

اذ تعبر عن اعترافها بالادارة الفعالة للمنظمة وتقديرها لتلك الادارة ،

واذ تؤكد الحاجة الى مواصلة برنامج عمل المنظمة وادخال تحسينات اضافية عليه ،

واذ تعتبر أن من المستحسن أن يتم النظر في البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ بالاستناد الى اقتراحات المدير العام الجديد الذي سيشغل مهام منصبه أثناء تلك الفترة ،

توصي :

- الهيئات الرئاسية باعتماد البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ بعد استلام المدير العام الجديد مهام منصبه في أقرب فرصة ممكنة واستنادا الى مشروع يقدمه بنفسه ،

- والهيئات الرئاسية بأن تقرر في دوراتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ أن تظل الاشتراكات لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ على المستوى نفسه لاشتراكات فترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ ،

- وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات أن تنظر في تخفيض الرسوم كما هو مقترح في الوثيقة WO/BC/XVII/2 في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ وأن تتخذ قرارا بهذا الخصوص ،

وتلاحظ أنه اذا لم يتم اعتماد الميزانية قبل الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ بناء على أحكام اتفاقية الويبو والمعاهدات الأخرى التي تديرها الويبو ، فانها تظل على المستوى السابق حتى اعتماد ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ ."

٣٥- اعتمدت لجنة الميزانية هذا التقرير .

[يلي ذلك المرفق الأول]

ANNEXE I/ANNEX I

I. ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/
in the alphabetical order of the names in French of the States)

ALGÉRIE/ALGERIA

Anissa BOUABDALLAH (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Alfons SCHÄFERS, Deputy Director General, Federal Ministry of Justice, Bonn

Holger EBERLE, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Li-Feng SCHROCK, Senior Counsellor, Federal Ministry of Justice, Bonn

Clemens WETZ, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Guido Fernando SILVA SOARES, Minister-Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BULGARIE/BULGARIA

Rakovski LASHEV, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Kiril ANANIEV, Head of the Financial Section, Permanent Mission, Geneva

CANADA

Paul ROBERTSON, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Alejandro ROGERS, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Javier BECKER, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHINE/CHINA

ZHAO Yangling (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Jeffrey P. KUSHAN, Attaché, U.S. Mission to the WTO, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Nikolaï KHLESTOV, Senior Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Evgueni BOURIAK, Consultant, All-Russian Scientific and Research Institute of State Patent Examination, Russian Agency for Patents and Trademarks, Moscow

Andrei KOVALENKO, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Joëlle ROGÉ (Mme), conseiller juridique, Mission permanente, Genève

Annick CHAPARD (Mme), secrétaire général, Institut national de la propriété industrielle, Paris

Benjamine VIDAUD–ROUSSEAU (Mme), conseiller juridique, chargé des organisations internationales, Institut national de la propriété industrielle, Paris

INDE/INDIA

Dilip SINHA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Yasuhisa NAKAO, Deputy Director, International Affairs Division, Japanese Patent Office, Tokyo

Akinori MORI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Mansur RAZA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Henk G.C. VAN DEN DOOL, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PHILIPPINES

Leo PALMA, Attaché-Legal Affairs, Permanent Mission, Geneva

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Timothy SIMMONS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Helen FRARY (Miss), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Rita CALAME (Mme), chef de la section finances et comptabilité, Division finances et informatique, Institut fédéral de la propriété intellectuelle, Département fédéral de justice et police, Berne

Eric MAYORAZ, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

URUGUAY

Carlos SGARBI, Ministro-Consejero, Misión Permanente, Ginebra

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Bongiwe QWABE (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Shareen RADEMEYER (Miss), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARGENTINE/ARGENTINA

Diego MALPEDE, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Julia NIELSON (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission to WTO, Geneva

BANGLADESH

Md. Shahidul ISLAM, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE/BELGIUM

Herman MERCKX, conseiller, Mission permanente, Genève

BÉNIN/BENIN

Boko BAGUIDI, directeur, cabinet du Ministère de l'industrie et des petites et moyennes entreprises, Cotonou

BRUNÉI DARUSSALAM/BRUNEI DARUSSALAM

Abu Sufian HAJI ALI, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CAMEROUN/CAMEROON

François-Xavier NGOUBEYOU, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

COLOMBIE/COLOMBIA

Carlos Roberto SAENZ VARGAS, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Marc Georges SERY-KORE, conseiller, Mission permanente, Genève

ÉGYPTE/EGYPT

Alaa YOUSSEF, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Germán ORTEGA, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

José Luis FERNÁNDEZ RANZ, Consejero Financiero, Misión Permanente, Ginebra

GHANA

Kenneth Asare BOSOMPEM, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Bebeb DJUNDJUNAN, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Corrado MILESI FERRETTI, premier conseiller, Mission permanente, Genève

JAMAÏQUE/JAMAICA

K.G. Anthony HILL, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Julia E. STEWART (Miss), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKSTAN

Saoule TLEVLESSOVA (Mme), deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

KENYA

Esther Mshai TOLLE (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Alex Kiptanui CHEPSIROR, Counsellor (Legal), Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Zigrids AUMEISTERS, Director, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga

LITUANIE/LITHUANIA

Rimvydas NAUJOKAS, Director, State Patent Bureau of the Republic of Lithuania, Vilnius

MAROC/MOROCCO

Abdellah BENMELLOUK, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Dolores JIMÉNEZ HERNÁNDEZ (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

PANAMA

Elia del Carmen GUERRA-QUIJANO (Sra.), Representante Alterna, Misión Permanente, Ginebra

PARAGUAY

Rodrigo UGARRIZA, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

SÉNÉGAL/SENEGAL

Absa Claude DIALLO (Mme), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Khaly Adama NDOUR, conseiller, Mission permanente, Genève

SRI LANKA

Ranjana ABEYSEKERA, Minister (Economic and Commercial Affairs), Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Fatima DABOUSSI (Mme), attaché, Mission permanente, Genève

UKRAINE

Igor SHOULGIN, Advisor to the Chairman, State Patent Office, Kyiv

Nadiya MATUSHENKO (Mrs.), Head, Finance and Accounting Department, State Patent Office, Kyiv

Volodimir BEVZA, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

VIET NAM

VU THI BICH DUNG, troisième secrétaire, Mission permanente, Genève

III. VÉRIFICATEUR EXTERNE/EXTERNAL AUDITOR

François FAESSLER, directeur suppléant du Contrôle fédéral des finances de la Confédération suisse, Berne

Jean-Pierre VESSAZ, chef de section, Contrôle fédéral des finances de la Confédération suisse, Berne

Annexe I/Annex I, page 8

IV. BUREAU/OFFICERS

Président/Chairman:	Alejandro ROGERS (Chili/Chile)
Vice-présidents/Vice-Chairmen:	Dilip SINHA (Inde/India)
	Helen FRARY (Miss) (Royaume-Uni/United Kingdom)
Secrétaire/Secretary:	Joachim BILGER (OMPI/WIPO)

V. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

François CURCHOD, vice-directeur général/Deputy Director General

Kamil IDRIS, vice-directeur général/Deputy Director General

Mihály FICSOR, sous-directeur général/Assistant Director General

Thomas KEEFER, sous-directeur général/Assistant Director General

Philippe FAVATIER, directeur de la Division des finances/Director, Finance Division

Joachim BILGER, contrôleur ad interim et chef de la Section du budget/Acting Controller and Head, Budget Section

[L'annexe II suit/
Annex II follows]

ANNEX II

المرفق الثاني

تصريحات الوفود
بشأن مشروع برنامج الويبو وميزانيتها
لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩

١ - تم الادلاء بالتصريحات الواردة أدناه أثناء مناقشة مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ (والمشار اليه فيما يلي بعبارة "مشروع البرنامج والميزانية") .

٢ - ولاحظ وفد الاتحاد الروسي أن مشروع الميزانية يبين زيادة ملموسة في الايرادات تعزى بصورة خاصة الى الزيادة المرتقبة في الأنشطة المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات بالرغم من الاقتراحات المهمة الرامية الى تخفيض الاشتراكات بنسبة ٥٠٪ والرسوم المنصوص عليها في المعاهدة المذكورة بنسبة ١٥٪ . وأشار الوفد الى أن مشروع البرنامج والميزانية ينص على زيادة بنسبة ٣٠٪ في الاعتمادات المخصصة للتعاون الانمائي ، مع التركيز بصورة خاصة على مساعدة البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها المترتبة على المعاهدات التي تديرها الويبو وعلى اتفاق تريبس ومع ايلاء عناية خاصة لتعزيز البنية الأساسية الادارية لانفاذ حقوق الملكية الفكرية وتيسير انشاء المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات المعنية بادارة أنظمة الملكية الفكرية الوطنية أو الاقليمية وتعزيزها وتحديثها (بما في ذلك تطبيق اجراءات الترشيد والحوسبة) . وأيد الوفد ذلك النهج العقلاني ودعا الى تطبيق نهج مشابه على البلدان المنتقلة الى نظام الاقتصاد الحر ، بما في ذلك المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات التي بدأت عملها مؤخرا وتحتاج بالتالي إلى دعم . وأعرب الوفد عن أسفه لافتقار مشروع البرنامج والميزانية الى تركيز خاص على التعاون مع البلدان المنتقلة الى نظام الاقتصاد الحر ، فيما عدا البند ١٠(٢) . ودعا الى توسيع نطاق الأنشطة المباشرة بناء على البند ٢ ، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بتطوير الموارد البشرية وتبادل المعلومات وتعزيز اشتراك القطاع الخاص في تطوير أنظمة الملكية الفكرية لتشمل البلدان المنتقلة الى نظام الاقتصاد الحر. وذكّر بأن اتفاق التعاون بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية ينص على تقديم المساعدة الى تلك البلدان أيضا ، ودعا الى بيان ذلك في وثيقة المشروع . وقال الوفد انه على استعداد للموافقة على البرنامج والميزانية ، ولكنه اعتبر أن من غير المستصوب اهمال ذكر البلدان المنتقلة الى نظام الاقتصاد الحر والتخلف عن ايلاء التقدير الواجب لما أبدته من تعاون واسهام في مجال الملكية الفكرية ، وهو أمر ينبغي أن يتجلى في تعاون الويبو مع تلك البلدان وفي منح الوظائف في المنظمة . ولفت الوفد الانتباه الى أنه قد تقدم باقتراح لذلك الغرض ودعا فيه أيضا الى انشاء مكتب اقليمي . ونوه الوفد بضرورة تعديل مشروع البرنامج والميزانية على ضوء تعليقاته . وأيد أنشطة وضع القواعد والمعايير التي تباشرها الويبو معتبرا اياها أحد الأسس التي يقوم عليها عمل المنظمة . وأشار في هذا الصدد الى وجود بعض المشكلات المتعلقة باستعمال اللغة الروسية ، كالمشكلات التي واجهها المؤتمر الدبلوماسي المعني بمسائل حق المؤلف الذي عقد مؤخرا والتي حالت دون اشتراك عدد من البلدان في المناقشات اشتراكا كاملا . وذكّر الوفد بوجود عدد كبير من البلدان الناطقة باللغة الروسية واقترح على ضوء ذلك أن يبحث المكتب الدولي امكانية استعمال اللغة الروسية على نطاق أوسع والانتفاع بالوسائل الالكترونية

التي قد تسمح بترجمة بعض الوثائق في موسكو . وأشار الوفد الى أنشطة الويبو المقبلة والى المناقشات التي جرت في اليومين الماضيين ، وقال انه يستصوب عقد اجتماعات مشتركة للجنة الميزانية ولجنة المباني في المستقبل . وبعد أن أقر بضرورة الحفاظ على استقرار المنظمة واستمرار عملها ، رأى أن من الضروري أن تتاح للمدير العام الجديد امكانية ادخال التعديلات المناسبة على مشروع البرنامج والميزانية على ضوء التعليقات التي يبديها المجتمعون في هذه الدورة . وقال ان ذلك ما يدفعه الى مناشدة لجنة الميزانية باعتماد شيء من المرونة لدى صياغة توصياتها لدورات الهيئات الرئاسية المنعقدة في سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ .

٣ - وعبر وفد ألمانيا عن تقديره لما اتسمت به وثيقة مشروع البرنامج والميزانية من مستوى ممتاز وغزارة ودقة في المعلومات . وفيما يتعلق بتخفيض الاشتراكات ، أيد الوفد اقتراح تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء بنسبة ٥٠٪ بانتظار الحجج التي قد تسوقها وفود أخرى . وأيد أيضا الزيادة المسجلة بنسبة ٣٠٪ في أنشطة التعاون الانمائي وعبر عن رضاه الكبير بتلك الأنشطة التي يباشرها المكتب الدولي وببرنامج السنوات المقبلة ، كما عبر عن ارتياحه الخاص للتركيز على تطبيق اتفاق تريبس . وأضاف الوفد قائلا انه معجب للغاية بالطريقة التي تسعى بها البلدان النامية الى تكييف تشريعاتها للوفاء بالالتزامات المترتبة على اتفاق تريبس . ولاحظ أن على البلدان الصناعية أيضا أن تعمل على ادراج أحكام اتفاق تريبس في أنظمتها القانونية الوطنية لكي تفي بالتزاماتها على أكمل وجه . وفيما يتعلق بأنشطة وضع القواعد والمعايير ، وافق الوفد على الاقتراحات التي بدت له قائمة على أسس سليمة ، وخص بالذكر الاقتراحات المتعلقة بحق المؤلف والنابعة عن المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦ . وفيما يتعلق بأنشطة التسجيل ، وافق الوفد على مشروع البرنامج والميزانية والتوقعات المتعلقة بالايرادات والتكاليف المقدرة . ولفت الوفد الانتباه الى أنه يؤيد الاقتراح الرامي الى تخفيض الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة ١٥٪ وأشار الى ضرورة اتخاذ قرار بذلك الشأن في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ بسبب وجود مناهج أخرى يمكن اعتمادها ، ولا سيما المنهج المتعلق بنظام البراءات الأوروبي الذي تقرر في اطاره مؤخرا تخفيض الرسوم وتحسين امكانية حماية البراءات لمن يطلبها . ورأى الوفد أن ذلك التخفيض في الرسوم مهم أيضا نظرا الى أن الصندوق الاحتياطي قد بلغ الآن مستوى مناسباً . وذكّر الوفد بأنه كان قد اعترض في الماضي على زيادة تلك الرسوم تمشيا مع معدل التضخم . وفيما يتعلق بأنشطة الدعم الاداري الوارد ذكرها في الفصل التاسع والتي تتناول تطبيق تكنولوجيا المعلومات والانتفاع بها في المنظمة ، رأى الوفد أن ذلك هو المكان المناسب لتناول الاقتراح الذي تقدمت به مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية . وأعرب وفد ألمانيا عن اعجابه بكمية الأنشطة التي تباشرها الويبو فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات ، داخل المنظمة وخارجها . وأعرب عن اهتمامه بمعرفة طبيعة مختلف تلك الأنشطة والاطلاع عليها في سياقها . وأوصى بالتالي ادراج فصل اضافي في وثيقة البرنامج والمشروع لاستعراض تلك الأنشطة . وفي آخر كلامه ، أشار الوفد الى أن ألمانيا وسائر أعضاء الاتحاد الأوروبي تعلق أهمية كبيرة على اقامة تعاون وثيق جدا مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، وقال ان الوقت مناسب جدا لاسداء المشورة لتلك البلدان وتعزيز التعاون القانوني معها ، وأيد بالتالي تصريح وفد الاتحاد الروسي بشأن تعزيز التعاون مع البلدان المنتقلة الى نظام الاقتصاد الحر .

٤ - وأعرب وفد كازاخستان عن امتنانه لوفدي الاتحاد الروسي وألمانيا اللذين أيدا مبادرته بشأن اتفاق تريبس . وتحدث الوفد نيابة عن وفد بيلاروس (الذي لم يكن حاضرا) بناء على طلبه ، وذكر بأن المكتب الدولي قد أعد مؤخرا دراسة عن الآثار المالية والآثار الأخرى المترتبة على اتفاق تريبس في البلدان النامية . واقترح الوفد اجراء دراسة مماثلة لمصلحة البلدان المنتقلة الى نظام الاقتصاد الحر . وقال ان المدير العام قد أعرب عن موافقته المبدئية على اعداد تلك الدراسة بشرط أن توافق عليها بلدان أسرة الدول المستقلة . وأشار وفد كازاخستان الى أن سائر بلدان أسرة الدول المستقلة قد وافقت الآن على الاقتراح وقال انه سيطلب في المستقبل القريب الى المكتب الدولي أن يعد وثيقة البرنامج والميزانية على ضوء طلبها واقتراحها .

٥ - وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن امتنانه للجهود التي بذلها المدير العام من أجل اعداد المشروع الشامل والمفصل للبرنامج والميزانية والذي تضمن بحثا شاملا لخطط المكتب الدولي . وأعرب ، مع ذلك ، عن قلقه الشديد ازاء اقتراح ميزانية فيها عجز ، واعتبر ذلك سابقة سيئة بالرغم من وجود احتياطيات مهمة ، وشدد على ضرورة الامتناع عن التحجج بغنى المنظمة للتراخي في الالتزام بمبادئها المالية . وأشار الوفد الى تعليقات وفدي الاتحاد الروسي وكازاخستان ووافق على ضرورة أن يكون المكتب الدولي مستعدا لمساعدة البلدان المنتقلة الى نظام الاقتصاد الحر ، على نحو منسق ، في الجهود التي تبذلها من أجل تنفيذ اتفاق تريبس ، على أن تركز تلك المساعدة على تحديث أنظمة الملكية الفكرية في تلك البلدان . وذكر الوفد بأن اتفاق تريبس يقر بحاجة البلدان المنتقلة الى نظام الاقتصاد الحر الى تطبيق معايير اتفاق تريبس في وقت لاحق والى تكييف أنظمتها لتفي بالتزاماتها المترتبة على ذلك الاتفاق . واستخلص من ذلك أن على المكتب الدولي أن يدعم عملية تنفيذ اتفاق تريبس في ذلك الاقليم . وفيما يتعلق بالاقتراح الرامي الى اقامة نوع من البنية الداعمة لذلك الاقليم في المكتب الدولي ، سواء اتخذت تلك البنية شكل مكتب اقليمي أو شكلا آخر ، شجع الوفد وفد الاتحاد الروسي على التقدم بمعلومات مفصلة بشأن عواقب ذلك الاقتراح المالية والترتيبات العملية المطلوبة ، نيابة عن البلدان التي تساند تلك الفكرة . وبخصوص الاستفادة من الأموال الاحتياطية ، أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن بالغ قلقه ازاء استعمال تلك الأموال لتخفيف اشتراكات الدول الأعضاء أو لأي غرض آخر خلاف تلبية احتياجات الويبو الى المباني أو الحوسبة . وأشار الى أن تلك الاقتراحات تؤدي الى اساءة استعمال الأموال التي أمكن توفيرها . ولفت الوفد الانتباه الى أن قدوم مدير عام جديد ، بعد ٢٤ سنة ، حدث مهم للغاية وأن من الضروري بالتالي الاطلاع على آراء المدير العام الجديد في مضمار الاعداد للبرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة . ودعا الوفد أيضا الى الاطلاع على نتائج الاجتماع المقبل بشأن تكنولوجيا المعلومات ، باعتباره أحد المصادر الأخرى للمعلومات بشأن مسائل البرنامج والميزانية . وأعرب الوفد عن أمله في أن يحظى بعض المبادرات الجديدة بشأن الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات وغير الواردة حاليا في الميزانية بدعم الوفود . وأشار أيضا الى اقتراح الاتحاد الروسي باعتباره مصدرا آخر للمعلومات التي ينبغي بحثها . وأوصى باطلاع المدير العام الجديد على تلك المعلومات للاطلاع بعد ذلك على آرائه في تلك المسائل وغيرها من المسائل التي قد يرى أن من المناسب ادراجها في البرنامج المقبل . ودعا الوفد بالتالي الى عقد دورة أخرى للجنة الميزانية في نهاية سنة ١٩٩٧ أو بداية سنة ١٩٩٨ والاطلاع على آراء المدير العام الجديد بشأن البرنامج والميزانية . وقال الوفد ان من شأن ذلك أن يتيح للجنة الميزانية فرصة الاطلاع على تلك المصادر الجديدة للمعلومات واتخاذ أفضل قرار ممكن بشأن البرنامج والميزانية

لفترة السنتين المقبلة . وأعرب الوفد من جديد عن ضرورة أن يباشر المكتب الدولي وظائفه خلال السنة المقبلة دون تغيير في نوعية الخدمات التي يؤديها ومصداقيتها . وقال أيضا ان المنتفعين بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات يعتمدون الى حد كبير على حسن سير الاجراءات المباشرة في اطار تلك المعاهدة وليس في امكانهم أن يستغنوا عن تلك الخدمات .

٦ - وتحدث وفد سري لانكا باسم المجموعة الآسيوية ، وأعرب عن تقديره للمدير العام الذي قدم ميزانية تحتوي على اقتراحات ممتازة ودقيقة . وعبّر الوفد أيضا عن سروره الكبير بالوضع المالي الجيد الذي تمتاز به الويبو والذي سمح للمدير العام باقتراح مبادرتين جديدتين مهمتين لهما عواقب مالية مهمة جدا . ورأى الوفد أن هناك ما يكفي لتبرير التخفيض في الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن التعاون بنسبة ١٥٪ ولكنه لم يقتنع بعد بالاقتراح الآخر الرامي الى تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء بنسبة ٥٠٪ . وعبر الوفد عن تقديره لكون المدير العام قد تقدم بالاقتراحين من غير أن تطلبهما الدول الأعضاء وأضاف أن الفعالية والتأني اللذين تتسم بهما ادارة المنظمة لا مثيل لهما ويستحقان كل التقدير . وأبدى الوفد ، شأنه شأن وفد الولايات المتحدة الأمريكية ، بعض القلق بشأن العجز المقترح في الميزانية . وتحدث الوفد باسم المجموعة الآسيوية للتعبير عن تقديره للزيادة المقترحة في الأنشطة المباشرة في مجال التعاون الانمائي ، مع التركيز الخاص على مساعدة البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها المترتبة على المعاهدات التي تديرها الويبو وعلى اتفاق تريبس . وأعرب عن خالص تقديره أيضا للأهداف المتوخاة والبرامج المعدة لتقديم المساعدة التقنية . وقال ان البلدان الأعضاء في المجموعة الآسيوية قد أخذت علما بمجيء مدير عام جديد في الأول من ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ وأنه سيشرف على تنفيذ الميزانية . وأضاف قائلا ان المجموعة الآسيوية ترى أنه ينبغي تحميل المدير العام الجديد مسؤولية البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ ومساءلته عنهما بالاطلاع على آرائه وتعليقاته ومدى موافقته على الاقتراحات الواردة في وثيقة مشروع البرنامج والميزانية ومنحه فرصة للتقدم بمزيد من الاقتراحات المنسجمة مع رؤيته وخبرته في المنظمة على مدى السنوات الأخيرة . واستخلص الوفد من ذلك أن من الضروري أن تقتصر المناقشة الجارية في هذه الدورة على تبادل الآراء بشأن الميزانية وأن تدعا لجنة الميزانية الى عقد دورة أخرى لاستكمال عملها بعد أن يتولى المدير العام الجديد مهام منصبه في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ .

٧ - وشكر وفد المملكة المتحدة المكتب الدولي على الوثيقة الشاملة والمفيدة التي قدمها . وقال ان في وسعه أن يؤيد القرار الرامي الى تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء في الويبو والرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة ١٥٪ ، علما بأنه يشاطر وفد الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الآسيوية قلقها ازاء عجز الميزانية . وشدد الوفد على ضرورة تغطية أي زيادة مقبلة في المصروفات من زيادة في ايرادات المكتب الدولي أو من فائضه النقدي وليس بزيادة مباشرة في الرسوم . وأعرب الوفد عن رضاه بوضوح الهدف المبين لكل بند من بنود الميزانية ، ورأى أنها تفتقر مع ذلك الى الدقة وجدول زمني لتحقيقها . ورأى الوفد أن من الضروري تحقيق الأهداف خلال الفترة المالية وفي اطار أنشطة محددة وبنتائج واضحة ، بما يمكن المكتب الدولي من أن يوضح للدول الأعضاء والمنتفعين بخدماته أنه يستجيب الى احتياجاتهم على النحو السليم . وفي ختام كلامه ، أيد الوفد التعليقات التي أبداها المتحدثون الذين سبقوه الى الكلمة بشأن ضرورة بيان آراء المدير العام

المقبل في البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة ، وأيد بالتالي الاقتراح الرامي الى دعوة لجنة الميزانية الى الاجتماع من جديد في وقت لاحق من سنة ١٩٩٧ أو في بداية سنة ١٩٩٨ .

٨ - وتحدث وفد كوت ديفوار باسم المجموعة الأفريقية ، وشكر المكتب الدولي على مشروع الميزانية المفصل الذي قدمه الى اللجنة ، ورأى أن ذلك المشروع يشبه الى حد كبير مشروع الفترة السابقة . وقال انه لا يعرف الأسباب التي دفعت الى اقتراح تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء بنسبة ٥٠٪ وانه لا يرى مبررا لذلك الاقتراح . وفيما يتعلق بتخفيض الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة ١٥٪ ، أشار الوفد الى أن تلك الرسوم تتأتى من القطاع الخاص وتحتل مكانة مهمة جدا في الميزانية . وأضاف الوفد قائلا ان الويبو تمر حاليا في مفترق طرق وان ذلك يدفعه بعض الشيء الى التردد عن قبول اقتراح التخفيض . وأعرب مع ذلك عن استعداده للتحلي بالمرونة اذا ما كان ذلك التخفيض من شأنه أن يزيد من فعالية البرنامج والميزانية . وأعرب عن قلقه ازاء العجز في الميزانية الذي من المتوقع سده باقتطاع مبلغ من الأموال الاحتياطية ، ورأى أن ذلك العجز ليس له ما يبرره فيما يبدو وينبغي بالتالي تفادي الاقتطاع من الأموال الاحتياطية لذلك الغرض . ورحب وفد كوت ديفوار بالزيادة المسجلة بنسبة ٣٠٪ في الميزانية لأغراض التعاون الانمائي ، وتساءل عما اذا كانت تلك الزيادة تهدف الى تلبية الاحتياجات العادية ومواصلة أنشطة التعاون بمستواها المعروف منذ زمن طويل . وقال الوفد انه في تلك الحالة يتحفظ على ذلك الاقتراح لأنه يرى أن من الضروري أيضا زيادة فعالية التعاون الانمائي بالاستعانة بالوسائل الملموسة لتلبية الاحتياجات ، بدلا من الاستمرار في اعتماد الأسلوب ذاته القائم على عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية والاجتماعات . وتساءل الوفد أيضا عن السبب الذي يدفع لجنة الميزانية الى فحص مشروع الميزانية وسبب تقديم مشروع البرنامج والميزانية خاصة وأن مديرا عاما جديدا سيتولى مهام منصبه في الأول من ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ . ولاحظ في الوقت نفسه أن ليس في ذلك مساس في استقرار المنظمة واستمرار عملها . ورأى الوفد ، شأنه شأن وفود الولايات المتحدة الأمريكية وسري لانكا والمملكة المتحدة ، أن من الضروري الامتناع عن اتخاذ أي قرارات في هذه المرحلة وأن تقتصر الدورة الحالية على تبادل الآراء . وقال الوفد ان المجموعة الأفريقية توصي بدعوة المدير العام الجديد الى تقديم مشروع برنامج وميزانية الى الهيئات الرئاسية لتوافق عليه في ديسمبر/كانون الأول ، نظرا الى أنه هو الذي سينفذ المشروع . وقال ان من شأن ذلك أن يسمح بدخول سنة ١٩٩٨ بميزانية معتمدة يمكن تطبيقها .

٩ - وتحدث وفد كولومبيا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، ولاحظ أن عددا كبيرا من الآراء المختلفة قد أبديت . وأشار الى أن المجموعة ترى أن من الضروري أن يكون في مقدور المدير العام الجديد أن يعبر عن آرائه عن الميزانية وكافة العناصر الرئيسية التي تقوم عليها سياسة المنظمة . وصرح قائلا ان مجموعته ترى في ذلك ما يدفعها الى اعتبار أن من الأفضل تأجيل اتخاذ القرارات بشأن مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة حتى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ باعتباره التاريخ المناسب للتوصل الى قرار في لجنة الميزانية .

١٠- وشكر وفد كندا المكتب الدولي على العمل الذي أنجزه في الميزانية ، وأعرب عن قلقه لافتقار الميزانية المقترحة لأي استراتيجية حقيقية في تحديد أولويات الويبو لفترة السنتين المقبلة . وقال ان

الميزانية قد خصصت فيما يبدو لكل واحد حصته دون أي تخفيض أو تقليص في أي برنامج . ولاحظ أن في الميزانية توسيعا لنطاق الأنشطة الجارية مع تخفيض للايرادات عن طريق تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء بنسبة ٥٠٪ وتخفيض الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة ١٥٪ ، مما يؤدي الى عجز من المقترح تمويله من الصندوق الاحتياطي الخاص . وعبر الوفد عن قلقه الشديد ازاء الانتفاع على الأجل الطويل بصندوق الويبو الاحتياطي الخاص لتمويل العجز نظرا الى أن المكتب الدولي لم يجر أي تحليل لأثر ذلك الاقتراح على الأجل الطويل . وأضاف قائلا ان من الضروري وضع مبادىء توجيهية واضحة للانتفاع بالصندوق الاحتياطي الخاص . ودعا الى التركيز بقدر أكبر على اعتماد أساليب ادارية حديثة تكفل الفعالية لمنظمة لها حجم الويبو وأهميتها . ولاحظ الوفد أن مشروع البرنامج والميزانية الحالي لا ينص على أي معايير لتقييم فعالية برامج الويبو ، ودعا المنظمة الى اقامة آلية تسمح باعداد تقييم محايد لبرامجها وباعادة النظر فيها أو الاستعاضة عنها بغرض تحقيق أهدافها بفعالية . ولاحظ الوفد أيضا أن مشروع البرنامج والميزانية لم يتضمن برنامجا لتكنولوجيا المعلومات ولم يحدد رؤية بشأنها للويبو وللبلدان الأعضاء فيها ، واعتبر ذلك عاملا لا بد من مراعاته في اطار الميزانية . وأيد الوفد آراء عدد من الوفود التي اعتبرت أن من الضروري أن يقتصر عمل الدورة الحالية للجنة الميزانية على تبادل الآراء وأن يؤجل اجتماع لجنة الميزانية المقبل حتى ديسمبر/كانون الأول .

١١- وأعرب وفد اليابان عن تقديره للعمل الممتاز الذي أنجزه المكتب الدولي عند اعداد مشروع البرنامج والميزانية الشامل . وأيد بعض الأفكار الواردة في مشروع الميزانية ودعا الى زيادة التفاصيل في بعض البنود . وناشد الوفد بأن تلزم لجنة الميزانية في هذه المرحلة بعض المرونة لدى بحث الأنشطة المقبلة وأن تمتنع عن استخلاص أي نتائج نهائية بشأن أي بند محدد لأن المدير العام الجديد قد يرغب في ابداء آرائه عن الميزانية الجديدة ولأن الدول الأعضاء ينبغي أن تكون مستعدة لمناقشة اقتراحاته . وأيد الوفد اقتراحات متحدثين سابقين له بشأن دعوة لجنة الميزانية الى عقد دورة استثنائية في وقت لاحق من سنة ١٩٩٧ أو في بداية سنة ١٩٩٨ . واقترح مراعاة المسائل الثلاث التالي ذكرها لدى مناقشة أنشطة الويبو متوسطة الأجل ، لا سيما على ضوء تغير الاقتصاد العالمي وسرعة تطور تكنولوجيا المعلومات ، كما حدث لدى ظهور شبكة انترنت . وذكر في المقام الأول ضرورة أن تبدي الويبو استعدادا أكبر لاعتماد تكنولوجيا المعلومات بغرض تعزيز فعالية ادارتها وادارة المكاتب الوطنية . وأشار الى أنه تجري حاليا رقمنة وثائق البراءات وأن المكاتب الوطنية أصبحت تقيم اتصالات عن طريق شبكة عالمية مما سمح بتسهيل تبادل المعلومات فيما بين المكاتب وبينها وبين المنتفعين بخدماتها في أقل قدر ممكن من الزمن وبتكاليف منخفضة جدا . وعليه ، دعا الوفد الى اعتبار الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات بمثابة أولى المسائل التي ينبغي تناولها على عقبة القرن الحادي والعشرين . وقال ان اليابان على استعداد لتعزيز اسهامها في ذلك المجال في اجتماع اللجنة المعنية بتكنولوجيا المعلومات في يوليه/تموز . ودعا الوفد ، في المقام الثاني ، الى توسيع نطاق التعاون الانمائي لتلبية الاحتياجات الجديدة للبلدان النامية . وقال ان العديد من تلك البلدان يواجه حاليا مشكلات تقنية ومالية كبيرة في تطوير موارده البشرية وتحديث مكاتبه الوطنية . واستطرد قائلا ان تحسين أنظمة الملكية الفكرية في البلدان النامية هدف مشترك لكل البلدان الأعضاء لأن اقتصاد العالم أصبح مترابطا . وعليه ، ناشد الويبو بوضع سياسة تعاونية طويلة الأجل لمصلحة البلدان النامية وتنفيذها في أقرب وقت ممكن . وبناء على ذلك ، أيد الوفد بصورة عامة توسيع نطاق الأنشطة في

ذلك المجال ، كما ورد في الميزانية المقترحة ، ودعا الى تشديد التركيز على مساعدة المكاتب الوطنية في أتمتة اجراءاتها وحوسبتها كي تتيسر معالجة الطلبات ونشر المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية بسهولة ، لا سيما وأن البلدان النامية مضطرة في المستقبل القريب جدا الى معالجة عدد متزايد جدا من طلبات البراءات والعلامات بموارد بشرية محدودة . ودعا الوفد ، في المقام الثالث ، الى أن تستمر الويبو في بذل جهودها من أجل وضع القواعد والمعايير لمواكبة التحديات الجديدة الناجمة عن ظهور تقنيات جديدة . وذكر على سبيل المثال شبكة انترنت أو الفضاء السبراني (cyberspace) اللذين لا تحدهما أي حدود قانونية ويثيران بذلك عددا من القضايا القانونية الصعبة . وقال الوفد ان ذلك يدفعه الى تأييد مبادرة الويبو في ذلك المجال . واقترح أيضا النهوض بأنشطة وضع القواعد والمعايير ، مثل معاهدة قانون البراءات ، بغية تبسيط الاجراءات الادارية وتوحيدها مع مراعاة أثر شبكة الاتصالات العالمية على أكمل وجه . وبخصوص النواحي المالية لمشروع الميزانية ، رأى الوفد أن أي ميزانية مقترحة ينبغي أن تقوم على أساس طويل الأجل ، كما بين ذلك وفد كندا ، وأن تولي الاعتبار اللازم للمسائل المهمة المذكورة أعلاه والتي تحظى بالأولوية مع اقتراب القرن المقبل . ورحب الوفد بتخفيض اشتراكات الدول الأعضاء ، محذرا من استنفاد الموارد دون معرفة وجهة الويبو المقبلة . وأعرب الوفد عن قلقه من أن يؤدي تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء الى اخلال في التوازن بين مختلف مصادر الايرادات المالية والافراط في الاعتماد على ايرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي قد تتغير مع تغير الاقتصاد العالمي ، ودعا بالتالي الى تنويع مصادر الموارد المالية على نحو مناسب . وعلاوة على ذلك ، شكك الوفد أيضا في صحة الطريقة المقترحة للانتفاع بفائض اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات ، ورأى أنه ينبغي بالأحرى الانتفاع بالرسوم المحصلة في اطار المعاهدة لمصلحة المنتفعين بها والاستثمار في ادارتها . وأيد وفد اليابان تخفيض الرسوم المنصوص عليها في المعاهدة ، بشرط تحديد مبلغ التخفيض على أساس تقييم موضوعي وخطة عمل طويلة الأجل توضع بعد التشاور مع المنتفعين بالمعاهدة والدول الأطراف فيها .

١٢- وأثنى وفد شيلي على المكتب الدولي لما اتسم به مشروع البرنامج والميزانية من مستوى ممتاز ولتقديمه دون تأخير ، مما مكن الوفد من اعداد تحليل مفصل له . وأعرب عن قلقه ازاء العجز المسجل في الميزانية بنحو ٢٥ مليون فرنك سويسري ، باعتباره المرة الأولى التي يقترح فيها المكتب الدولي عجزا في ميزانيته خلال السنوات الأخيرة ، خاصة وأن الويبو تعتبر مثال يحتذى به من حيث فعاليتها وقدرتها على تغطية تكاليفها . وشدد على ضرورة تفادي أي عجز في الميزانية . وصرح الوفد قائلا ان السماح بالانتفاع بالأموال الاحتياطية لتغطية العجز يقوّض تماما الغرض نفسه المنشود من الصندوق الاحتياطي . وقال ان السبب الرئيسي لذلك العجز هو التخفيض المقترح بنسبة ٥٠٪ في الاشتراكات وان ذلك يبين أهمية الاشتراكات التي تدفعها الدول الأعضاء . وعليه ، رأى الوفد أن الاقتراح الرامي الى تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء يستدعي مزيدا من الدراسة والتحليل الموضوعي مع الاستعانة بتوقعات محسوبة بشكل واقعي . ورأى الوفد أن حساسية هذا الموضوع تدفعه الى الاعتقاد بضرورة بحثه في لجنة الميزانية بعد اطلاع المدير العام الجديد عليه . وأبدى الوفد اعتراضه على الانتفاع بالأموال الاحتياطية لتغطية اشتراكات الدول الأعضاء ، وقال ان أي قدر من الأموال الاحتياطية يتجاوز مستواها العادي ينبغي الانتفاع به مثلا لاقامة شبكة اتصالات جديدة تسهل تبادل المعلومات فيما بين مكاتب الملكية الفكرية . وعبر الوفد عن رضاه بالجهود التي بذلها المكتب الدولي من أجل تعزيز الموارد المخصصة لأنشطة التعاون ، ولاحظ أن الموارد المخصصة للفصل

الثاني تسجل زيادة بنسبة ٣٦٪ ، علما بأن الزيادة الاجمالية التي سجلتها الميزانية هي ٢٠٪ . وأشار الوفد الى أن البلدان النامية مطالبة بالوفاء بالتزاماتها المترتبة على اتفاق تريبس بصورة كاملة بحلول سنة ٢٠٠٠ ، وان ذلك لا بد أن يدفعها الى طلب مزيد من مساعدة الويبو . واتفق الوفد مع وفود أخرى ، ولا سيما وفد كولومبيا ، عندما تحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، بشأن استحالة اتخاذ قرار بشأن الميزانية في هذه المرحلة في لجنة الميزانية لأنه لا بد من انتظار أن يستلم المدير العام الجديد مهام منصبه في الأول من ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ للاطلاع على برنامج العمل الذي يعتزم تقديمه للسنتين المقبلتين . ودعا بالتالي الى توصية الهيئات الرئاسية بدعوة لجنة الميزانية الى الاجتماع في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ أو يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ والى عقد دورة خاصة للهيئات الرئاسية للبت في البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ .

١٣- وأعرب وفد هولندا عن استغرابه للزيادة المقترحة في الميزانية بنسبة ٢٠٪ في الوقت الذي لم يسجل فيه أي نمو حقيقي أو اسمي في عدد من المنظمات ، علما بأن الويبو قد تعتبر حالة استثنائية . وقال الوفد انه لا يرى داعيا لأن تؤدي الزيادة المقترحة في الأنشطة الى الزيادة المقترحة في التكلفة وانه بحاجة الى مزيد من المعلومات بشأن عدة أمور ، منها الزيادات المقترحة في عدد الموظفين . وطلب الوفد الى المكتب الدولي أن ينظر على كثب في سبل تحسين فعالية عمله ، بما في ذلك تحسين الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات ، وتفادي اهدار الموارد . وأيد الوفد بشدة الزيادة المقترحة في أنشطة التعاون الانمائي . وذكّر ببيان وفد كندا قائلا ان هناك حاجة الى تقييم فعالية برامج الويبو وأثرها ، ولا سيما برنامج التعاون الانمائي ، لأن برامج التعاون المؤسسي معقدة للغاية ومن الصعب جدا ضمان استمرارا تطبيقها . وشاطر الوفد قلق وفود أخرى بشأن العجز في الميزانية ، لا سيما وأن من المقترح سد ذلك العجز من الصندوق الاحتياطي الخاص وأن المشروع يفتقر الى اتجاه محدد أو استراتيجية طويلة الأجل في هذا الصدد . واقترح أن يسعى المكتب الدولي الى تقييم الحجم المناسب أو الممكن للصندوق الاحتياطي الخاص ومن ثم تحديد طريقة للتوصل الى ذلك المستوى والمحافظة عليه . وفي هذا السياق ، أشار الوفد الى مثال مكتب بنيلوكس للعلامات التجارية الذي بلغت أمواله الاحتياطية نحو ٥٠٪ من ايراداته السنوية . وقال الوفد ان الملاحظات التي أشار اليها أعلاه ولا سيما افتقار المشروع الى رؤية مستقبلة يدفعه الى الامتناع حاليا عن تأييد أي تخفيض في اشتراكات الدول الأعضاء . واستدرك قوله بتأييد التخفيض في الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات . واتفق الوفد مع وفود أخرى على أن من المناسب في الوقت الحاضر الاطلاع على آراء المدير العام الجديد في البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة ، وقال انه يؤيد بالتالي الاقتراح الرامي الى قصر المناقشة على تبادل عام للآراء على أن تجتمع لجنة الميزانية من جديد في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ أو يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ .

١٤- وأعرب وفد بلغاريا عن رضاه بمشروع البرنامج والميزانية وأثنى على المكتب الدولي لعمله الممتاز . وأخذ علما بالاعتمادات المخصصة لمساعدة البلدان المنتقلة الى نظام الاقتصاد الحر وعبر مع ذلك عن قلقه من أن تلك البلدان لم يرد ذكرها بما فيه الكفاية في برنامج الويبو ، خاصة وأنها تحتاج الى مساعدة انمائية فعالة من الويبو الآن أكثر من أي وقت مضى . وقال الوفد ان بلغاريا قد عقدت مفاوضات بشأن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في نهاية سنة ١٩٩٦ وأعرب عن تقديره للجهود الكبيرة الضرورية لتكييف تشريع البلاد بشأن الملكية الفكرية وفقا لمقتضيات اتفاق تريبس .

ومضى يقول انه يتفهم القلق الذي أبداه وفدا كازاخستان وبيلاروس ، وأيد الاقتراح الرامي الى تكليف المكتب الدولي مهمة اعداد دراسة عن آثار اتفاق تريبس في البلدان المنتقلة الى نظام الاقتصاد الحر . وساند الوفد أيضا الاقتراحات الأساسية الواردة في الميزانية وأعرب عن رضاه بالاقتراح الرامي الى تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء والرسوم المنصوص عليها في معاهدة تعاون بشأن البراءات . وقال انه لا يرى دافعا للقلق الشديد بشأن عجز الميزانية بسبب وجود الأموال الاحتياطية والزيادة التي يمكن ارتقابها في ايرادات أنشطة التسجيل التي من شأنها أن تسمح بتقليص العجز . وأشار الوفد الى الحالة الفريدة من نوعها المترتبة على قدوم مدير عام جديد بعد ٢٤ سنة من قيادة الدكتور أرباد بوكش للمنظمة ، ولا حظ أن العديد من الوفود قد فضلت الاكتفاء حاليا بتبادل الآراء ، على أن تجتمع لجنة الميزانية من جديد في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ أو يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ للنظر في ميزانية جديدة تجسد رؤية المدير العام الجديد وعلى أن تعقد بعد ذلك دورة خاصة للجمعية العامة كي تعتمد الميزانية لفترة السنتين المقبلة . واقترح الوفد ، بدلا من ذلك ، ألا يتأجل قرار لجنة الميزانية وأن تعتمد الجمعية العامة مشروع الميزانية مع بعض التحفظ ، مثل الأخذ بهامش قدره ١٠٪ من الميزانية المقترح اعتمادها في دورة سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول للهيئات الرئاسية لضبط الميزانية وفقا للرؤية الجديدة للمدير العام الجديد . ودعا الوفد الى الموافقة على ميزانية فترة السنتين المقبلة في الدورة العادية للهيئات الرئاسية مع امكانية تسويتها بعد ذلك .

١٥- وساند وفد مصر التصريح الذي أدلى به وفد كوت ديفوار باسم المجموعة الأفريقية والذي جاء فيها أنه قد يترتب على تخفيض الاشتراكات بنسبة ٥٠٪ والرسوم المنصوص عليها في معاهدة تعاون بشأن البراءات بمعدل ١٥٪ أثر سلبي في الميزانية وأنشطة البلدان المعنية . وعبر الوفد عن تقديره للزيادة المسجلة في الميزانية لأغراض التعاون الانمائي وشكر المكتب الدولي على مساعدة البلدان النامية . واقتراح الوفد اعتماد برامج للتعاون طويلة الأجل اضافة الى الحلقات الدراسية والندوات . ودعا الى متابعة تلك الأنشطة لاستخلاص أكبر قدر ممكن من الفوائد الناجمة عن ذلك التعاون . وأيد الوفد أيضا وجهة نظر وفد اليابان الذي أشار الى الحاجة الى حوسبة المكاتب الوطنية المعنية بالملكية الفكرية مواكبة لتطور التكنولوجيا الحديثة . ودعا الى اتخاذ قرار في ذلك الشأن في ديسمبر/كانون الأول بعد الاطلاع على المنهج الذي سيتبعه المدير العام الجديد .

١٦- وساند وفد الفلبين التصريح الذي أدلى به وفد سري لانكا باسم المجموعة الآسيوية بشأن تخفيض الاشتراكات والعجز الناجم على ذلك في الميزانية والامتناع عن اتخاذ أي قرار نهائي بشأن الميزانية قبل الاطلاع على آراء المدير العام المقبل . ولاحظ الوفد أن انعدام أي زيادة حقيقية في الاشتراكات قد يؤدي الى الحفاظ على المستوى ذاته أو الى انخفاض مستوى نشاط المنظمات في جنيف ، على أن ذلك لا ينطبق بالضرورة على الويبو . وذكر الوفد بأنه هو ووفود أخرى قد أثنوا على المدير العام الحالي ، الدكتور أرباد بوكش ، وأطروا في السنة الماضية ، وأن من اللائق بالتالي الاقرار بأن تقديم مشروع الميزانية على يد المدير العام الحالي في هذه المرحلة يتمشى والتزاماته كمدير عام وأن اتفاق لجنة الميزانية على التماس آراء المدير العام المقبل هو أمر سليم ولا يخرج أبدا عن اختصاصها ولكنه قرار لم يكن في وسع المدير العام الحالي استباقه .

١٧- وساند وفد الهند التصريح الذي أدلى به وفد سري لانكا باسم المجموعة الآسيوية . وعبر عن رضاه بالزيادة المسجلة في الاعتمادات المخصصة للتعاون الانمائي ، ورأى أن تكلفة تنفيذ البرنامج مفرطة في الارتفاع ، وأشار الى المبالغة في نسبة تكاليف السفر وقلة المساعدة الأساسية المقدمة الى البلدان النامية ، لا سيما بالنظر الى زيادة احتياجاتها الى الحوسبة . ولاحظ الوفد أن ما يزيد على نصف الاعتمادات المخصصة للبند ٢ (أي ١٢ مليون فرنك من ٢٣ مليون فرنك) قد خصصت لتغطية تكاليف السفر التي اعتبرها مهمة وان لم تكن تستحق الحصة المخصصة لها . وأشار الوفد الى أن المصروفات المقترحة بنحو ٢٩ مليون فرنك للبند ١٣ لتغطية تكاليف الموظفين العاملين في وحدات التعاون الانمائي والعلاقات الخارجية والمساهمين الى حد كبير في تنفيذ برنامج التعاون الانمائي الذي تبلغ قيمته ٣٢ مليون فرنك تبين أن تكلفة التنفيذ عالية دون شك . وأشار الوفد الى وجود حاجة متزايدة الى الحوسبة والتحديث في كل مكاتب البراءات . ولاحظ أن عدد طلبات البراءات المودعة في مكتب البراءات الهندي في سنة ١٩٩٥ قد ناهزت ٠٠٠ ٧ طلب وأن من المرتقب أن يزيد ذلك العدد ثلاث مرات خلال السنوات الثلاث المقبلة . ولفت الانتباه الى أن بلدانا مثل الهند تسعى نتيجة لذلك الى تحديث مكاتب براءاتها وتعزيز أنظمتها للاستجابة الى تلك الزيادة في الطلبات . وقال ان ذلك يبين تفاقم الحاجة الى المعدات وتطوير الموارد البشرية . وأقر الوفد بأن برنامج التعاون الانمائي نص على تقديم المساعدة الى مكاتب البراءات من أجل تحديثها ، وأشار الى أن تلك الأهداف لن يتيسر تحقيقها من غير تمويل مناسب . وفيما يتعلق بالاختراعات البيوتكنولوجية ، لاحظ الوفد بارتياح أن المكتب الدولي قد اقترح اعداد دراسة في ذلك المجال المهم ، واقترح أن تتناول الدراسة أيضا العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية والمعارف التقليدية والموارد الجينية مع ايلاء الاعتبار اللازم لمصلحة الأوساط التي طورت تلك الموارد وحافظت عليها على مدى القرون .

١٨- وأيد وفد باكستان الملاحظات التي أبداها منسق المجموعة الآسيوية . وشاطر وجهة نظر وفد كندا بشأن افتقار المشروع الى اطار استراتيجي . ورأى أن مشروع البرنامج والميزانية شامل وغزير بالمعلومات وقائم على حجج مقبولة ومقدم في شكل يسهل فهمه ولكنه لا يقدم رؤية عامة أو يقوم على استراتيجية معينة . ولفت وفد باكستان الانتباه الى أن المشروع يذكر عدة أنشطة معيارية في مجال التعاون الانمائي ولكنه لا يحدد بوضوح الوسائل الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتحقيق الأهداف ، مثل تعزيز القدرات الوطنية ، ولا يبين ما اذا كان تحقيق الأهداف على قدم وساق . ومضى الوفد يقول انه لا يعترض على مبدأ وجود عجز في الميزانية ، ولكنه ليس في استطاعته أن يوافق على العجز المقترح لأن الوثيقة لم توضح تماما أسباب العجز أو المبادىء المطبقة لاقتطاع المبالغ من الأموال الاحتياطية . وحث وفد باكستان المدير العام الجديد على استقطاب أفكار كبار الموظفين الاداريين ليتفجر منها ينبوع الحكمة الجماعية في المنظمة بغرض اعداد برنامج وميزانية قائمين على استراتيجية منسقة لتنظر فيهما لجنة الميزانية في ديسمبر/كانون الأول .

١٩- ولفت وفد فرنسا الانتباه الى أن الاقتراحات التي قدمها المدير العام الخارج ينبغي أن ينفذها المدير العام الجديد وأن من الصعب اذاً البت في الموضوع حاليا . وأشار الى أن الويبو تعمل على نحو جيد جدا منذ عدة سنوات ، كما يتضح ذلك من تطور العديد من اتحادات التسجيل وما ترتب على ذلك من زيادة في ايرادات المنظمة . واستخلص من ذلك أنه لا يرى داعيا لكبح جماح ذلك النمو . وذكر الوفد بالنتائج التي حققتها الويبو في السنوات الأخيرة وما أنجزته المنظمة في مجال التعاون

الانمائي . ودعا الى الاعتراف بذلك والتقدم بالشكر للفريق الخارج . وقال الوفد ان مديرا جديدا سيتسلم زمام أمور الويبو وان من صلاحيته تناول المسائل المهمة ، مثل تحديد مستوى الاشتراكات وتجميد الاشتراكات المتأخرة وزيادة المصروفات بنسب عالية . ومع ذلك ، دعا الوفد الى النظر في امكانية تطبيق الميزانية السابقة لتفادي وقف عمل المنظمة الذي بدا له خاليا من أي شائب حتى هذا اليوم ، ريثما تتخذ القرارات المهمة . وقال ان الزيادة الملموسة في الايرادات والمصروفات تنجم أساسا عن تطور الأنشطة المباشرة في اطار معاهدة التعاون بشأن البراءات وتدل على أن المنتفعين بذلك النظام المتزايد عددهم راضون بخدمات الويبو . واتفق وفد فرنسا مع وفود أخرى اعتبرت أنه ليس في منظمة على درجة ازدهار الويبو ما يبرر وجود عجز في ميزانيتها يبلغ ٢٥ مليون فرنك . ورحب بالزيادة المقترحة بنسبة ٣٠٪ لأنشطة التعاون الانمائي ، وأشار الى ضرورة أن تباشر تلك الأنشطة على نحو يزيد من فعالية المساعدة المقدمة الى البلدان النامية . وفيما يتعلق بالزيادة المقترحة بنسبة ٢٠٪ في المصروفات ، أشار الوفد الى أن منظمات الأمم المتحدة تسهر على المحافظة على المستوى ذاته من النمو ، ولكن وضع الويبو يختلف تماما عن وضع تلك المنظمات . وأشار الى تقديرات المكتب الدولي ، مستخلصا منها أن الزيادة في المصروفات بنسبة ٢٠٪ تنجم فيما يبدو عن زيادة الأنشطة المباشرة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات داخل الويبو وأن ليس من الملائم منع الويبو من الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد . وفيما يتعلق بالاقتراح الرامي الى تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء بنسبة ٥٠٪ ، اعتبر الوفد أن ذلك الموضوع يظهر الى حيز الوجود من وقت الى آخر في الويبو لأنها منظمة اقتربت من بلوغ مرحلة التمويل الذاتي . ورأى الوفد ان ذلك ليس سببا كافيا لاقتطاع المبالغ من الأموال الاحتياطية وانه لا ينبغي تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء بفضل استعمال موارد تتأتى من مصادر خلاف الدول ذاتها . واستخلص من ذلك أنه ليس من الممكن اتخاذ قرار تخفيض الاشتراكات في هذه الدورة . وأشار الوفد الى أن في وسعه ، من جهة أخرى ، أن يوافق على تخفيض الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات لأنه يفيد في الواقع المنتفعين بنظام المعاهدة من القطاع الخاص ولأن الصندوق الاحتياطي الخاص ممول أساسا من تلك الرسوم . وأضاف قائلا ان تخفيض الرسوم لا يؤدي الى تسجيل عجز ، بل يظل لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات فائض يزيد على مليوني فرنك سويسري . واختتم وفد فرنسا كلمته معبرا من جديد عن رغبته في مواصلة تطبيق الميزانية المعتمدة لفترة السنتين السابقة لملء "الفراغ" الذي قد تشهده بداية سنة ١٩٩٨ .

٢٠- ولفت وفد الصين الانتباه الى ضرورة أن يركز البرنامج على المشروعات التي تحظى بالأولوية وأن تنفيذ تلك المشروعات ضروري ومفيد لأنشطة الويبو المقبلة . وأيد الوفد تلك المشروعات ، ورأى مع ذلك ألا يتم اعتماد الميزانية فورا .

٢١- وهنأ وفد أستراليا المكتب الدولي على العمل الهائل الذي أنجزه بتقديم وثيقة البرنامج والميزانية التي كانت سهلة الفهم . وأيد تعليقات وفد كندا بشأن المنهج الاجمالي المتبع في الميزانية . وأعرب الوفد عن مساندته لتخفيض الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات ، ولكنه أبدى بعض الشك في امكانية تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء بسبب استحالة استمرار الوضع على الأجل الطويل . وشكك أيضا في الحكمة الكامنة وراء الحد من قدرة الويبو على تمويل مصروفاتها واضعاف المنظمة ازاء الأزمات الاقتصادية التي قد تؤثر في الانتفاع بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات .

وأعرب الوفد عن قلقه ازاء الانتفاع بأموال الصندوق الاحتياطي الخاص لتخفيض الاشتراكات وشاطر وفد اليابان قلقه ازاء صحة الانتفاع بأموال اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات . وعبر عن قلقه أيضا ازاء عجز في الميزانية يضطر الى الاستعانة بالصندوق الاحتياطي الخاص ، لا سيما وأن الويبو منظمة مزدهرة وتجيد عملها ، كما سبق لوفد فرنسا أن أشار اليه . ووافق الوفد على وجود حاجة الى تقييم برنامج الويبو ، لا سيما في مجال التعاون الانمائي ، وساند وفد كوت ديفوار في تعليقاته بشأن امكانية البحث عن سبل أخرى للتعاون الانمائي بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة لمصلحة البلدان المستفيدة من تلك المشروعات . ولفت الوفد الانتباه الى الحاجة الى اعتماد منهج استراتيجي طويل الأجل في الميزانية والحفاظ على مستوى أداء الويبو الرفيع واتاحة الفرصة اللازمة لأخذ رؤية المدير العام الجديد ومنهجه بعين الاعتبار ، واتفق مع الوفود الأخرى التي نوهت بضرورة عقد دورة أخرى للجنة الميزانية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ .

٢٢- وشكر وفد المغرب المكتب الدولي على مشروع برنامجه وميزانيته المفصل جدا . وأيد الملاحظات التي أبداها منسق المجموعة الأفريقية . وتساءل عن الأسباب التي دفعت الى تمويل عجز الميزانية من الصندوق الاحتياطي الخاص واقتراح تخفيض الاشتراكات بنسبة ٥٠٪ ورسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة ١٥٪ . وأشار الوفد الى أن الاستعانة بالصندوق الاحتياطي الخاص من شأنه أن يؤثر في أنشطة الويبو ، خاصة وأن البلدان النامية بحاجة الى مساعدة أكبر من المنظمة . وقال الوفد انه لا يرى في تخفيض الاشتراكات ما يشجع الدول على دفع اشتراكاتها المتأخرة أو دفع اشتراكاتها المستحقة في موعدها . واتفق مع الوفود الأخرى التي دعت الى اتاحة فرصة للمدير العام الجديد لتقديم منهجه واستعراض أولوياته وتصوير فكرته بشأن منهج جديد للتعاون الانمائي يستجيب الى احتياجات البلدان النامية على الأجل القصير والبعيد . ورحب الوفد بالزيادة المسجلة في أنشطة التعاون الانمائي التي من شأنها أن تسهم في تحسين العمل بأنظمة الملكية الفكرية . وأيد فكرة تأجيل اعتماد الميزانية الى تاريخ لاحق . وشاطر الوفد وفد فرنسا رأيه القائل بأن الملاحظات التي أبديت لا تعني أن الويبو لا تعمل على نحو مُرضٍ بل انها مثال يحتذى به .

٢٣- وأيد وفد بنما التصريح الذي أدلى به وفد كولومبيا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، ورأى أن من المهم والمستصوب جدا الانتظار ريثما يأتي المدير العام الجديد ليقدم برنامج الويبو وميزانيتها الجديدين . وأشار الوفد الى ضرورة تضمين البرنامج والميزانية تعريفا أفضل للأهداف المنشودة والأنشطة المقترحة مع التفاصيل اللازمة ، بما فيها تكاليف كل نشاط ، كما جرت العادة في منظمات دولية أخرى وفي منظمة الأمم المتحدة . وأشار الوفد الى أن العديد من الأنشطة المباشرة في بنما بصورة خاصة كانت مهمة ومفيدة في نشر المعلومات وتدريب الموظفين . وشدد على أهمية تعزيز القدرات وتنفيذ البرامج طويلة الأجل بعد تحديد أهداف واضحة لها وباعتماد طريقة لتقييم وقع الأنشطة المباشرة . وتساءل الوفد عن سبب كثرة الندوات الكبيرة ورأى أن من الضروري ألا يقوم التعاون الانمائي على أساس المناقشات الجارية في الندوات والحلقات الدراسية فقط . واستفسر أيضا عن الأنشطة الممولة من خارج الميزانية ، مثل الأنشطة التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لأنها غالبا ما تكون مقترنة بأنشطة اقليمية أو وطنية . وقال الوفد ان لا شك لديه في أن التعاون الانمائي يبقى أحد الأسس التي تقوم عليها الويبو ولا ينبغي أن يكون رهنا بطلبات خاصة تتقدم بها الدول الأعضاء . وأشار الى ضرورة أن تصبح أنشطة التعاون الانمائي الوسيلة الرئيسية

لتحقيق أهداف الويبو عن طريق تعزيز الاعتمادات المخصصة لتلك الأنشطة في الميزانية . وأشار الوفد الى ما لاحظته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في عدة اجتماعات للهيئات الرئاسية ، وقال ان الوقت قد حان لاستعراض سياسة المكتب الدولي بغرض تحسين وضع النساء في المنظمة واقترح تعيين منسق لشؤون المرأة تكون مهمته تقديم معلومات عن المشكلة لكي يتيسر للدول الأعضاء تقييم المشكلات التي تواجهها النساء تقييما صحيحا وايجاد الحلول التي ينبغي تطبيقها .

٢٤- وصرح وفد ايطاليا قائلا انه لا يوافق على فكرة وجود عجز في ميزانية منظمة لها الموارد الكافية ولم ينقطع عنها الثناء للنتائج التي حققتها . وأضاف قائلا انه لا يؤيد فكرة اقتطاع الأموال من الصندوق الاحتياطي الخاص لتغطية تخفيض في الاشتراكات التي لم يعترض أحد على مستواها ، وان من الطبيعي ، في رأيه ، أن تدفع الدول الأعضاء اشتراكات في منظمة تناقش سياسات دولية . ولفت الانتباه الى أن المنظمة لا تمر في مرحلة انتقالية وأن الأمر لا يعدو أن يكون سوى تسلم مدير عام جديد لمهام منصبه في ديسمبر/كانون الأول . وقال الوفد ان الويبو قد أحسنت عملها حتى اليوم ولعلها تستطيع تحسينه أكثر من ذلك . وشدد على ضرورة الحفاظ على فعالية المنظمة وأشار الى امكانية تحسين مستوى شفافيتها . ورأى الوفد أن لا بد من الموافقة على الميزانية على المستوى الذي كانت عليه خلال فترة السنتين الجارية على الأقل . وكان من رأي الوفد أيضا أن يخصص جزء من الايرادات المترتبة على الاستثمارات ومن الأموال الاحتياطية ان أمكن للنظر في أشكال أخرى للتعاون الانمائي تكون أكثر فعالية . وأضاف الوفد أنه ينبغي للويبو أن تضطلع بدور رئيسي الى جانب منظمة التجارة العالمية ، على ألا يقتصر ذلك الدور على تنفيذ اتفاق تريبس .

٢٥- وأيد وفد المكسيك رأي وفد كولومبيا الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومعظم الوفد الأخرى بشأن الاطلاع على آراء المدير العام المقبل في البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة لأنه سيكون المسؤول عن تنفيذهما ، كما أيد فكرة دعوة لجنة الميزانية الى عقد دورة أخرى لبحث مشروع البرنامج والميزانية . وقال ان عدم اعتماد الميزانية في هذا الاجتماع لا يقلقه لأن المادة ١١(٤)(هـ) من اتفاقية الويبو تنص على أنه اذا لم يتم اقرار الميزانية قبل بداية فترة مالية جديدة ، تطبق ميزانية السنة السابقة .

٢٦- ولفت وفد ألمانيا الانتباه الى أن صلاحيات لجنة الميزانية قليلة بعض الشيء ، ودعا الى اعادة النظر فيها ، كما جاء في اجتماعات سابقة للجنة الميزانية وفي توصية موجهة الى الهيئات الرئاسية في سنة ١٩٩٥ حين تقرر عقد اجتماعات كل سنة لكي تشرف لجنة الميزانية عن قرب على العمليات المالية للمكتب الدولي ، فضلا عن اعتماد مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ، خاصة وأن الويبو تغطي قدرا كبيرا من تكاليفها بنفسها ، على عكس معظم المنظمات الدولية الأخرى . وأشار الوفد الى أهمية الصلاحيات الممنوحة للجنة الميزانية والمالية التابعة للمكتب الأوروبي للبراءات وللجنة الميزانية التابعة لمكتب التنسيق في السوق الداخلية (العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية) في لقنت . وقال ان تلك المسألة من المسائل الرئيسية المقبلة ، علما بأن الوقت لم يحن بعد لوضع تعريف واضح لمهمات لجنة الميزانية وصلاحياتها المقبلة . وأعرب وفد ألمانيا عن امتنانه للسلطات السويسرية التي تولت مراجعة حسابات فترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥ على نحو فعال جداً وأشار الوفد الى تسلم مدير عام جديد زمام الأمور في الويبو ، وشدد على الحاجة الى توضيح الالتزام

باستقرار المنظمة ووضع الثقة فيها ، وأوصى باعتماد البرنامج والميزانية كالعادة ، أي أن تتولى لجنة الميزانية ، في دورتها الحالية ، تقديم توصية الى الهيئات الرئاسية التي تتخذ القرار النهائي في سبتمبر/أيلول . وعليه ، اقترح الوفد أن توصي لجنة الميزانية الهيئات الرئاسية بالموافقة على مشروع البرنامج والميزانية في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول ، على أن يكون في امكان المدير العام الجديد أن يأتي باسهامه الخاص في البرنامج والميزانية ويغير بعض الاتجاهات في اطار ميزانية اضافية ان رأى ضرورة لذلك . وذكر الوفد أن من الصعب جدا للمدير العام الجديد أن يأتي باسهام خاص في البرنامج والميزانية خلال بضعة أسابيع في نهاية السنة الجارية وأن من غير المرجح أيضا أن تكون لجنة الميزانية قادرة على اسداء مشورة سليمة الأسس والحجج بشأن برنامج وميزانية جديدين في ديسمبر/كانون الأول .

٢٧- وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية الى أن الغرض المنشود من هذا الاجتماع الذي تعقده لجنة الميزانية هو توجيه توصية الى الجمعية العامة بشأن بحث الميزانية في سبتمبر/أيلول . ولاحظ أن الوضع الراهن فريد من نوعه بسبب ضرورة الاطلاع على آراء المدير العام الجديد قبل أن تتمكن لجنة الميزانية بالفعل من اتخاذ أي اجراء والتوصية باعتماد برنامج وميزانية فعالين لفترة السنتين المقبلة . وأعرب الوفد أيضا عن تشكيكه في فعالية اعتماد ميزانية لتعديلها بعد بضعة أشهر وربما قلب بعض القرارات رأسا على عقب . وقال الوفد انه يفضل تقييم مختلف مصادر المعلومات واجراء مناقشة مستفيضة بشأن كافة بنود الميزانية خلال مجموعة من الاجتماعات المتسلسلة ثم الموافقة على الميزانية . وفيما يتعلق باستمرار عمل المنظمة وعدم انقطاع خدماتها ، أشار الوفد الى أن الميزانية الحالية تسمح لاتحادات التسجيل بمواصلة عملها العادي كما تسمح للمكتب الدولي بالاستمرار في مباشرة أنشطته كلها . وأضاف قائلا انه لا يرى صعوبة في مواصلة العمل في اطار الميزانية الحالية لمدة ثلاثة أشهر اضافية ان اقتضى الأمر ذلك ، لتفادي الاجراءات العشوائية في اقرار الميزانية .

٢٨- وأشار وفد كوت ديفوار الى أن ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ تتناول مسألة دخول الألف الثاني من عصرنا ، وقال ان المبدأ يدفعه الى الامتناع عن الزام المدير العام الجديد بتنفيذ سياسة وبرنامج وميزانية لا يستمد أي منها معالمه من أفكاره . وقال الوفد انه ليس لديه أي اعتراض على المدير العام الحالي الذي يكّن له كثيرا من الامتنان والاحترام ، على أن أحد لا يريد أن يمنع المنظمة من مواصلة عملها ، وان مسألة استمرار الويبو غير واردة على الاطلاق . وأضاف الوفد قائلا ان ميزانية سنة ١٩٩٧ قد تم اعتمادها ويتعين تنفيذها حتى نهاية السنة كما يتعين تنفيذ الميزانية الجديدة ابتداء من سنة ١٩٩٨ وحتى نهاية سنة ١٩٩٩ . ومضى يقول ان الويبو لا تمر بمرحلة انتقالية ولكنها تكسب مديرا عاما جديدا . وقال انه يحترم المدير العام الخارج ولا بد أيضا من احترام المدير العام القادم . وأوصى بعقد الاجتماع الأخير المخصص لاعتماد الميزانية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ .

٢٩- وقال وفد ايطاليا انه لا بد من وضع الثقة في المنظمة ويتعين على لجنة الميزانية أن تعتمد ميزانية وفقا لصلاحياتها . وأضاف قائلا ان من الممكن استئناف المداولات في اجتماعات الهيئات الرئاسية لكي تشمل جملة أمور ، منها الاقتراح الرامي الى تخفيض الاشتراكات بنسبة ٥٠٪ .

٣٠- وردا على سؤال طرحه وفد سري لانكا لمعرفة الآثار المترتبة على الامتناع عن اعتماد الميزانية في الدورة الحالية والنظر فيها في وقت لاحق لاتخاذ قرار نهائي بشأنها في ديسمبر/كانون الأول ، صرح المكتب الدولي قائلا ان أثرين محددين يترتبان على ذلك القرار . وذكر في المقام الأول أن قرار تخفيض الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات لا يطبق إلا بعد عدة أشهر من اعتماده ، لأنه يتعين ابلاغ المنتفعين بنظام المعاهدة . وأشار الى أن ذلك يعني أن اتخاذ القرار في ديسمبر/كانون الأول يؤدي الى الشروع في تطبيقه في نهاية مارس/آذار . وذكر المكتب الدولي في المقام الثاني أثر ذلك القرار في مبلغ الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء . وقال ان الفواتير تعد وترسل عادة في نوفمبر/تشرين الثاني لكي يتاح للدول الأعضاء متسع من الوقت لدفع اشتراكاتها في الموعد المحدد ، أي بداية يناير/كانون الثاني . وأضاف قائلا ان تأخير القرار بشأن مبلغ الاشتراكات يؤدي الى تأخير في اعداد الفواتير وارسالها . وذكر المكتب الدولي بأن المعاهدات تنص على مواصلة تطبيق الميزانية السابقة اذا لم تعتمد ميزانية قبل بداية فترة مالية جديدة ، على أن تكون تلك الميزانية السابقة الأساس القانوني المستند اليه لمواصلة دفع المرتبات وتسديد الفواتير .

٣١- وعندئذ ، لخص رئيس الاجتماع المناقشات على النحو المبين في الفقرة ٣٣ من هذه الوثيقة وأدلت الوفود بتعليقات على بنود محددة من مشروع البرنامج والميزانية .

٣٢- وتناول وفد الولايات المتحدة الأمريكية موضوع التعاون الانمائي ، وقال انه ، شأنه شأن وفود أخرى ، يؤيد تماما الاقتراح الرامي الى تخصيص اعتمادات مهمة لضمان التنفيذ الفعال لاتفاق تريبس . ورأى أن من الضروري التركيز على انشاء بنية أساسية لدعم التعاون الانمائي بما يمكن البلدان من تنفيذ المعايير المنصوص عليها في اتفاق تريبس على نحو فعال في اطار أنظمتها الوطنية . وأضاف الوفد قائلا ان ذلك قد ورد في اقتراحه بشأن تكنولوجيا المعلومات ، ودعا الى تناول تلك المسألة بمزيد من التفاصيل في الميزانية . وبخصوص أنشطة وضع القواعد والمعايير ، أشار الوفد الى خمس معاهدات معدة لفترة السنتين المقبلة ، ورأى أن ذلك أمر يصعب تحقيقه . وأشار الى أن المعاهدة المقترحة بشأن تسوية نزاعات الملكية الفكرية بين الدول لا تحظى ، في رأيه ، بأولوية لدى المكتب الدولي أو الدول الأعضاء لا سيما في مرحلة تنفيذ اتفاق تريبس . ولفت الانتباه الى ضرورة ايلاء أولى الأولويات في السنوات المقبلة لتنفيذ اتفاق تريبس . وأعرب الوفد عن عدم ارتياحه للتفاصيل المقدمة بشأن الأفكار الجديدة المتعلقة بالمسائل القانونية المترتبة على ظاهرة شبكة انترنت . وقال انه لم يستخلص من المناقشات التي دارت خلال الأشهر الستة الماضية أي أساس مناسب لاقتراح الاستمرار في ذلك النوع من النشاط في اطار برنامج العمل . وأشار على سبيل المثال الى فكرة اعداد دراسة بشأن جدوى انشاء سجل بأسماء الحقول الدولية المتعلقة بالعلامات التجارية تحت سلطة الويبو ، وقال ان تلك المسألة هي موضع جدل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية حاليا وانه غير مرتاح بالتالي للتفاصيل الواردة في الميزانية في هذا الصدد . ودعا الى بحث تلك المسائل في مناقشات لاحقة . وبخصوص برنامج العمل المقترح بشأن البيانات الجغرافية وحماية الاختراعات البيوتكنولوجية وغيرها من المسائل ، رأى الوفد ألا تحظى تلك المسائل بالتركيز المبين في المشروع . وأشار الى أن مجلس تريبس التابع لمنظمة التجارة العالمية يعتزم عقد مناقشات بشأن البيانات الجغرافية ، وقد يعقد مفاوضات بشأنها أيضا ، ودعا بالتالي الى التخفيف من التركيز عليها في برنامج العمل المقترح . وفيما يتعلق بالصندوق الاحتياطي الخاص ، ذكر الوفد بأن ذلك الصندوق ممول

أساسا من الأنشطة المباشرة في اطار اتحادي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد وغيرهما من اتحادات التسجيل وأن ذلك يستدعي تبرير الانتفاع بتلك الأموال لأغراض أخرى . ولم ير الوفد مبررا لاقتطاع مبلغ ٢٢ مليون فرنك سويسري من الصندوق لتغطية التخفيض في اشتراكات الدول الأعضاء ، وقال انه لا يؤيد ذلك الاقتراح بالتالي . وفيما يتعلق بمسألة تخفيض الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات ، شاطر الوفد وفد ألمانيا قلقه ازاء ارتفاع مستوى تلك الرسوم خلال السنوات العديدة الماضية وتجاوزها للتكاليف المترتبة على تأدية الخدمات في اطار المعاهدة والاستثمارات التي أجريت في مجال التعاون الانمائي لأغراض المعاهدة . وأشار الوفد الى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سبق لها أن أيدت في دورات لجنة الميزانية والهيئات الرئاسية تخفيض الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات واعترضت بشدة على زيادة تلك الرسوم التي اعتبرتها غير ضرورية . وعبر الوفد عن رضاه باقتراح المدير العام الرامي الى تخفيض الرسوم بعد الاقرار بأنها تفوق المستوى المعقول . وأضاف قائلا ان على لجنة الميزانية أن تتحمل مسؤولياتها ازاء المنتفعين بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وأن تكفل تمشي تلك الرسوم مع تكاليف ادارة نظام المعاهدة . واستخلص من ذلك أن من الضروري جدا مواصلة تخفيض تلك الرسوم لاصلاح الوضع السائد حاليا . وفيما يتعلق بالاقتراح الرامي الى اقتطاع مبلغ من الصندوق الاحتياطي الخاص لشراء مبنى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وتجديده والأنشطة المتعلقة بذلك ، استفسر الوفد عن الخطط المعتزم اعتمادها لتجديد ذلك المبنى ، بمناسبة المناقشة الجارية بشأن الميزانية المقبلة ، معتبرا تلك المسألة مهمة لتلبية احتياجات المنظمة الى أماكن العمل . وفي الختام ، شدد الوفد على ضرورة أن يجد المكتب الدولي الوسائل الكفيلة بالنهوض بأعباء العمل المتزايدة نتيجة لتزايد عدد الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق مدريد ، خلاف زيادة عدد الموظفين . وقال ان من الضروري والمستصوب أن يطبق المكتب الدولي اجراءات مؤتمتة للتخفيض من اعتماده على الموظفين الاداريين . وحث المدير العام الجديد على العمل من أجل الحد من تزايد عدد الموظفين للاستغناء عمن يمكن الاستغناء عنهم ، معتبرا ذلك بمثابة معيار أساسي يكفل نجاح المكتب الدولي في المستقبل . وعبر الوفد عن رغبته في تقديم تعليقاته كتابة للمساعدة على تجميع الآراء المدلى بها بشأن الميزانية . واختتم كلمة قائلا ان من الضروري أن توجه لجنة الميزانية توصية واضحة الى الهيئات الرئاسية .

٣٣- وقال وفد كندا انه يأمل في أن يوافق المجتمعون على أن يستكمل التعليقات التي أدلى بها أثناء هذا الاجتماع كتابة أو في اطار محادثات رسمية يعقدها مع المكتب الدولي خلال الأسابيع القادمة .

٣٤- وأشار وفد باكستان الى أن برنامج التعاون الانمائي يبين بوضوح الحاجة الى تقييم الأنشطة وتحديد ما يحظى منها بالأولوية من حيث التمويل . وذكر على سبيل المثال ورود عدد من الأنشطة في مجال تطوير الموارد البشرية دون بيان مواضع التركيز ومدى فعاليتها . وقال ان تنظيم حلقات دراسية للموظفين ليس بالطريقة المثلى لخلق نواة من خبراء الملكية الفكرية في البلدان النامية . واقترح ايلاء الأولوية ومزيد من الأموال لتعزيز الروابط القائمة بين الأوساط القانونية وأصحاب القرارات الرسميين وللنهوض بالمؤسسات التعليمية عن طريق التدريب في مجال الملكية الفكرية . وشدد على ضرورة اختيار الأنشطة المعتزم تمويلها على أساس تقييم يسمح بتحديد ما يمكن بفضله تحقيق أفضل النتائج . ولفت الوفد الانتباه الى ضرورة الاستعانة بعدد أكبر من خبراء البلدان النامية

لتأدية الخدمات الاستشارية وتدريب الموظفين ، الأمر الذي قد يسمح بتخفيض التكاليف . وفيما يتعلق بتطوير حقوق الملكية الفكرية وتسويقها واستغلالها ، أعرب الوفد عن اهتمامه بمعرفة الطريقة التي يمكن اعتمادها لتطوير تلك الحقوق وتسويقها والاطلاع على البراءات . واقترح زيادة الاعتمادات بعدما يتضح نجاح تلك الأنشطة . وفيما يتعلق بالأنشطة المباشرة من أجل التشجيع على الانضمام الى المعاهدات التي تديرها الويبو ، أشار الوفد الى أن المنظمة تسدي مشورتها للبلدان النامية بشأن الانضمام الى المعاهدات التي تديرها الويبو ، ولكنها لم تضع تحت تصرف البلدان أي دراسات موضوعية ومحايدة لبيان الفوائد التي تعود على تلك البلدان من جراء انضمامها الى المعاهدات . وذكر الوفد بأنه كان قد طلب تلك الدراسات بشأن بعض المعاهدات المقترحة ، واستشف شيئا من التردد لدى المكتب الدولي في تمويل تلك الدراسات أو مطالبة منظمات أخرى بافادته بتعليقاتها على مشروعات تلك المعاهدات . ودعا الويبو الى ابداء مزيد من الاستعداد لتمويل الدراسات التي تجريها منظمات أخرى لبيان فوائد المعاهدات المقترحة أو المعمول بها مما تفتقر البلدان النامية الى معلومات بشأنه وبشأن آثاره الايجابية .

٣٥- وأشار وفد البرازيل الى تصريح وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان ، وقال ان المسائل التي تناولها الوفدان هي مسائل جوهرية وتمس سياسة المنظمة وينبغي بالتالي تأجيل البت فيها . وأيد الوفد اقتراح وفد كندا الداعي الى تقديم مزيد من التعليقات كتابة كي يأخذها المدير العام المقبل في الحسبان لدى اعداد مشروعه للبرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة .

٣٦- وقال وفد الفلبين انه يؤيد اقتراح وفد كندا واقتراح الولايات المتحدة الأمريكية الرامي الى مساعدة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها المترتبة على اتفاق تريبس ، ولا سيما اعانة تلك البلدان فورا وحسب ما تقتضيه العجلة لكي تتمكن من الوفاء بكامل التزاماتها بنهاية المهلة المحددة لها . وقال انه ليس في امكانه أن يوصي بأمر سوى تخفيض الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات ، فضلا عن الدعوة الى عقد اجتماع آخر للجنة الميزانية . وأضاف قائلا انه لا يعلق أهمية خاصة على مبلغ التخفيض في رسوم المعاهدة ، ولكنه يتفهم حساسية الوفود الأخرى ، ولا سيما الوفود التي تمثل النصيب الأعظم من المنتفعين بنظام المعاهدة . وأوصى الوفد بتنفيذ التخفيض فورا مع اتاحة امكانية لبحث سائر نواحي الميزانية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ أو يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ .

٣٧- ورأى وفد ايطاليا أن توصي اللجنة باعتماد ميزانية أساسية تمثل ٥٠٪ أو ٦٠٪ من مشروع الميزانية لكي توافق عليها الهيئات الرئاسية في سبتمبر/أيلول . وأقر بأن نظام الويبو الداخلي يسمح بتأجيل اعتماد الميزانية ، واعتبر أن اعتماد "جوهر" الميزانية قد يكون علامة ثقة في المنظمة ، علما بأنه ينبغي ترك مسألة تحديد الاتجاهات الجديدة للمدير العام الجديد في اطار ميزانية فترة السنتين المقبلة . وقال الوفد ان في وسعه أن يقبل الاقتراح الرامي الى تأجيل اعتماد الميزانية ، ولكنه يعتبر أن من غير المنصف بحق المدير العام الجديد تكليفه بمهمات قد ينتهي تنفيذها في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ . وأضاف قائلا انه لا يوافق على الاقتراح الرامي الى اقتطاع مبلغ من الصندوق الاحتياطي الخاص لتغطية التخفيض في اشتراكات الدول ، ولكن في امكانه أن يتخذ موقفا مرنا من ذلك الموضوع . ووافق الوفد على التخفيض المقترح في الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون

بشأن البراءات ، معتبرا أن من شأن ذلك التخفيض أن يشجع على الانتفاع بنظام المعاهدة وزيادة ايرادات المنظمة . وأقر الوفد بالجهود التي بذلتها الويبو في مجال التعاون الانمائي ، ولا سيما لمصلحة البلدان الأقل نموا ، ورأى أنه ينبغي أن يشمل ذلك التعاون البلدان المنتقلة الى نظام الاقتصاد الحر . ولدى تناول أنشطة التعاون المذكورة ، أشار الوفد الى أن من المفيد أن تستعين الويبو بخدمات منظمات أخرى . وأما فيما يتعلق بنطاق التعاون وأهدافه ، ذكر الوفد أن الوقت قد حان لتقييم المزايا والصعوبات المترتبة على انضمام البلدان الى مختلف المعاهدات وتحديدها على نحو واضح ومساعدة تلك البلدان على حل مشكلاتها وتزويدها بمشروعات القوانين التي يمكن تطبيقها وتوفير التدريب في ذلك المجال . ولفت وفد ايطاليا الانتباه الى أن من المهم جدا الاحتفاظ بامكانية تسوية النزاعات في الويبو لأنها منظمة مختصة في عدد من المجالات ولأن بعض الصعوبات تعوق تطبيق نظام منظمة التجارة العالمية . وبين أيضا أنه يجب دعم منظمة التجارة العالمية لكي تتحلى بطابع العالمية ويتعين أن تنهض الويبو بدور ما في هذا الصدد . وذكر أيضا الاتفاق العام بشأن الاستثمارات الجاري فحصه في اطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والذي يتضمن جزءا يخص تسوية النزاعات وجزءا آخر يتعلق بتعريف الاستثمارات وبمسألة النص على بند ضمان للملكية الفكرية . واختتم وفد ايطاليا كلمته قائلا انه يثق تماما في المدير العام الجديد وينبغي النظر في المسائل المتعلقة بالموظفين معه .

٣٨- وقال وفد فرنسا ان الدول الأعضاء اذا رغبت في تقديم تعليقات على مشروع الميزانية عقب الدورة الجارية ، فلا بد من عقد دورة أخرى للجنة الميزانية حتى قبل نهاية سنة ١٩٩٧ أو بداية سنة ١٩٩٨ لأنه يتعين على الجميع فحص تلك التعليقات . وفيما يتعلق بالتخفيض المقترح في الرسوم المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات ، قال الوفد ان في مقدوره أن يوافق على ذلك الاقتراح ما دام يخدم مصلحة المنتفعين بنظام المعاهدة . ولفت الانتباه مع ذلك الى أن أي قرار يتخذ بشأن تلك الرسوم يقتضي أن توافق عليه الجمعية العامة للاتحاد المعني في سبتمبر/أيلول . وفيما يتعلق بالأموال الاحتياطية ، استفسر الوفد عن وضعها في الاتحادات حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦ . وعند تناول النظام أحادي الاشتراكات ، ذكر وفد فرنسا بأن ذلك النظام قد اعتمد على نحو مؤقت لفترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥ وفترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ ، وقال انه ينبغي الاطلاع على نتائج تلك التجربة في اطار الميزانية المقبلة لمعرفة ما اذا كانت مرضية . واستطرد قائلا انه لمس بعض الغموض في طريقة تقديم الوظائف الاضافية المقترحة في الفقرة ٢-٣٢ من مشروع الميزانية ، ودعا الى تقديم الاقتراحات بمزيد من الوضوح لفهم الزيادات المقترحة على نحو أفضل . واقترح الحفاظ على ميزانية الفترة المالية الراهنة في حال تأجيل اعتماد الميزانية . وفي الختام ، رأى الوفد أن أي قرارات جديدة تتخذها لجنة الميزانية أو اجتماعات اضافية تعقدها أو أي مشروع جديد للميزانية يقدمه المدير العام الجديد ينبغي أن يتخذ شكل وثائق ترسل الى الوفود في وقت مبكر بما فيه الكفاية لكي تتمكن من التعليق عليها وتلقي التعليمات من عواصمها .

٣٩- وأشار المكتب الدولي الى وضع الأموال الاحتياطية في نهاية سنة ١٩٩٦ ، وذكّر بأن للويبو ميزانية تغطي فترة سنتين ، وقال ان ذلك يحول دون تحديد النتائج المالية التي حققها كل اتحاد قبل اغلاق الحسابات الأمر الذي يستحيل تنفيذه قبل نهاية فترة السنتين . ولفت الانتباه مع ذلك الى أن الأرقام الفعلية المتعلقة بالأموال الاحتياطية للاتحادات حتى نهاية سنة ١٩٩٥ مبينة في حاشية لمشروع

البرنامج والميزانية (الصفحة ٨٠ من النص الانكليزي والصفحة ٨٦ من النص الفرنسي) وأن النتيجة الاجمالية المرتقبة هي ٢١٠ مليون فرنك سويسري مسجل في الصندوق الاحتياطي الخاص حتى نهاية سنة ١٩٩٧ وأن ذلك يرد في حاشية أخرى من تلك الوثيقة (الصفحة ٨٤ من النص الانكليزي والصفحة ٩٠ من النص الفرنسي) . وفيما يتعلق بالأموال الاحتياطية للاتحادات ، قال المكتب الدولي ان وضع اتحادي معاهدة التعاون بشأن البراءات ولاهاي لن يتغير لأن فائضهما سيسجل في الصندوق الاحتياطي الخاص ، وان من المرتقب تسجيل عجز بسيط في اتحاد مدريد الذي ستنخفض أمواله الاحتياطية نتيجة لذلك . وبخصوص الاتحادات الممولة من الاشتراكات ، قال المكتب الدولي انه ليس من المرتقب أن يسجل أي تغيير مهم في أموالها الاحتياطية . وأضاف قائلا انه قد أعد تقييما مؤقتا للنتائج المتوقعة في نهاية سنة ١٩٩٧ وقدر أن تبلغ موارد الصندوق الاحتياطي الخاص نحو ٢١٠ مليون فرنك سويسري مقابل ١٢٦ مليون فرنك مسجل حاليا في الصندوق . وفيما يتعلق بتجربة النظام أحادي الاشتراكات ، ذكر المكتب الدولي بأن الهيئات الرئاسية كانت قد قررت انتظار نتائج التجربة لمدة أربع سنوات ، أي من سنة ١٩٩٤ الى سنة ١٩٩٧ ، قبل أن تعيد النظر في المسألة . واستخلص من ذلك أن نتائج التجربة ستظهر في نهاية سنة ١٩٩٧ وأن ذلك يعني أن تبت الهيئات الرئاسية في دورة لاحقة في تلك النتائج وفي مواصلة تطبيق النظام أحادي الاشتراكات من عدم تطبيقه . وأشار المكتب الدولي الى أن تجربته للنظام أحادي الاشتراكات قد أثبتت جدارته في تبسيط الحسابات وتفادي التعقيدات التي قد تترتب على تطبيق أنواع مختلفة من الاشتراكات باختلاف الاتحادات . وتوضيحا لمسألة تبسيط الاجراءات وتقليص كمية الأوراق ، لفت المكتب الدولي الانتباه الى أن تقرير الادارة المالية لحسابات فترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥ قد ورد في ٩٥ صفحة وأن التقرير المقابل لذلك عن فترة السنتين ١٩٩٢ و١٩٩٣ قد ورد في ١٩٠ صفحة .

٤٠- وردا على السؤال الذي طرحه وفد الاتحاد الروسي بشأن الاجراء الذي قد تتخذه لجنة الميزانية بشأن الاقتراح الرامي الى تخفيض الرسوم المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة ١٥٪ والذي تقدم به وفد واحد وأثنى عليه وفدان ، قال رئيس الاجتماع ان مسألة تخفيض تلك الرسوم سوف ترد في توصية لجنة الميزانية على أن تتخذ القرار جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات وان ذلك لا يمكن أن يتم إلا في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ .

٤١- ثم أجرت لجنة الميزانية مشاورات أدت الى الموافقة على النص الوارد في الفقرة ٣٤ من الوثيقة WO/BC/XVII/5 .

[يلي ذلك المرفق باء]

ANNEX B

المرفق باء

حسابات فترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥

١ - ترد حسابات المكتب الدولي لفترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥ في التقرير الاداري المالي لفترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥ . وقد أرسلت نسخة عن ذلك التقرير الى كل دولة عضو في الويبو أو اتحاد باريس أو اتحاد برن في ٢٥ يوليه/تموز ١٩٩٦ .

٢ - وراجعت تلك الحسابات دائرة المراقبة الفدرالية للشؤون المالية التابعة للحكومة السويسرية . وقد أرسل التقرير المتعلق بمراجعة حسابات الويبو للفترة المالية ١٩٩٤ و١٩٩٥ الى كل دولة عضو في الويبو أو اتحاد باريس أو اتحاد برن ، مصحوبا بالتقرير الاداري المالي ، في ٢٥ يوليه/تموز ١٩٩٦ .

٣ - وترد أدناه الاستنتاجات التي تضمنها تقرير مراجع الحسابات :

"في امكاني بعد مراجعة الحسابات اصدار الشهادة الملحقة بهذا التقرير في المرفق السادس والمعدة وفقا لمرفق النظام المالي للويبو "اختصاصات مراجع الحسابات" ، والتأكيد على أن الحسابات ممسوكة بدقة والمدخلات مبررة على الوجه المناسب" .

٤ - ويرد أدناه مضمون شهادة مراجع الحسابات الآنف ذكرها :

"فحصتُ البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وللاتحادات التي تديرها الويبو بالنسبة الى الفترة المالية التي انتهت في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥ .

"وشمل الفحص مراجعة عامة للاجراءات والسجلات الحسابية وغيرها من الاثباتات التي اعتبرتها ضرورية في ظروف الحال .

"وتبين البيانات المالية بوضوح الوضع المالي في نهاية فترة السنتين ونتائج عمليات تلك الفترة .

"وقد طبقت المبادىء الحسابية وفقا للأسس التي اتبعت فيما يخص الفترة المالية السابقة .

"وفيما يتعلق بكافة المسائل الأساسية ، فقد أجريت العمليات الحسابية وفقا للنظام المالي وتعليمات السلطة التشريعية المعنية .

"وقد أدرجتُ في تقرير مفصل ومؤرخ في ١٢ يوليه/تموز ١٩٩٦ التعليقات التي اعتبرت أن من الضروري اجراءها وفقا لاختصاصاتي ."

[يلي ذلك المرفق جيم]

ANNEX C

المرفق جيم

الاشتراكات المستحقة عن سنتي ١٩٩٨ و١٩٩٩

أولا - الدول الأعضاء في اتحاد واحد أو أكثر من الاتحادات الممولة من الاشتراكات

١ - تظل الاشتراكات المستحقة عن فترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ على المستوى ذاته لاشتراكات فترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ للاتحادات الممولة من الاشتراكات (أي اتحادات باريس وبرن والتصنيف الدولي لبراءات الاختراع ونيس ولوكارنو وفيينا) ويبلغ مجموعها ٠٠٠ ٢١٢ ٤٣ فرنك ويستحق نصفها (أي ٠٠٠ ٦٠٦ ٢١ فرنك) في الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ ونصفها الآخر في الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٩٩.

٢ - وبناء على القرار الذي اتخذته الهيئات الرئاسية أثناء اجتماعاتها في سنة ١٩٩٣ بتطبيق النظام أحادي الاشتراكات اعتبارا من الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ ، تدفع الاشتراكات لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ بناء على ذلك النظام .

٣ - وتتوقف حصة كل دولة عضو في اتحاد واحد أو أكثر من الاتحادات الممولة من الاشتراكات على "١" الفئة التي تنتمي اليها لأغراض الاشتراكات ، "٢" وعدد الدول الأعضاء الأخرى والفئة التي تنتمي اليها كل منها .

٤ - وفي الوقت الحاضر ، تنتمي تلك الدول الى الفئات المبينة أدناه :

الفئة الأولى (٢٥ وحدة) : ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان (٥ بلدان ، و١٢٥ وحدة اجمالا ، ويدفع كل بلد ٢٥ وحدة ، أي نحو ٥١ر٦٪ من اجمالي اشتراكات الاتحادات الممولة من الاشتراكات) .

الفئة الثانية (٢٠ وحدة) : لا تنتمي أي دولة الى هذه الفئة .

الفئة الثالثة (١٥ وحدة) : أستراليا وايطاليا وبلجيكا والسويد وسويسرا وهولندا (٦ بلدان ، و٩٠ وحدة اجمالا ، ويدفع كل بلد ١٥ وحدة ، أي نحو ٩١ر٣٪ من اجمالي اشتراكات الاتحادات الممولة من الاشتراكات) .

الفئة الرابعة (١٠ وحدات) : الاتحاد الروسي واسبانيا وايرلندا والدانمرك وفنلندا وكندا والنرويج (٧ بلدان ، و٧٠ وحدة اجمالا ، ويدفع كل بلد ١٠ وحدات ، أي نحو ٦٠ر٢٪ من اجمالي اشتراكات الاتحادات الممولة من الاشتراكات) .

الفئة الرابعة (ثانيا) (٧ر٥ وحدات) : البرتغال وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والنمسا (٥ بلدان ، و٣٧ر٥ وحدة اجمالا ، ويدفع كل بلد ٧ر٥ وحدات ، أي نحو ١ر٩٥٪ من اجمالي اشتراكات الاتحادات الممولة من الاشتراكات) .

الفئة الخامسة (١٠ وحدات) : الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا (بلدان اثنان ، و١٠ وحدات اجمالا ، ويدفع كل بلد ٥ وحدات ، أي نحو ١ر٣٠٪ من اجمالي اشتراكات الاتحادات الممولة من الاشتراكات) .

الفئة السادسة (١٢ وحدة) : بولندا ونيوزيلندا وهنغاريا واليونان (٤ بلدان ، و١٢ وحدة اجمالا ، ويدفع كل بلد ٣ وحدات ، أي نحو ٠ر٧٨٪ من اجمالي اشتراكات الاتحادات الممولة من الاشتراكات) .

الفئة السادسة (ثانيا) (وحدتان) : الأرجنتين واسرائيل والبرازيل وبلغاريا وتركيا والجماهيرية العربية الليبية ورومانيا والهند ويوغوسلافيا (٩ بلدان ، و١٨ وحدة اجمالا ، ويدفع كل بلد وحدتين ، أي نحو ٠ر٥٢٪ من اجمالي اشتراكات الاتحادات الممولة من الاشتراكات) .

الفئة السابعة (وحدة واحدة) : أندونيسيا وايران (جمهورية - الاسلامية) والجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا ولكسمبرغ وموناكو ونيجيريا (٨ بلدان ، و٨ وحدات اجمالا ، ويدفع كل بلد وحدة واحدة ، أي نحو ٠ر٢٦٪ من اجمالي اشتراكات الاتحادات الممولة من الاشتراكات) .

الفئة الثامنة (نصف وحدة) : ايسلندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والكرسي الرسولي وكرواتيا وليختنشتاين وماليزيا (٦ بلدان ، و٣ وحدات اجمالا ، ويدفع كل بلد نصف وحدة ، أي نحو ٠ر١٣٪ من اجمالي اشتراكات الاتحادات الممولة من الاشتراكات) .

الفئة التاسعة (ربع وحدة) : أذربيجان وأرمينيا وأستونيا وألبانيا والامارات العربية المتحدة وأوزبكستان وأوكرانيا وبيلاروس وتايلند وتركمانستان وجمهورية مولدفا وجورجيا وسان مارينو وسنغافورة وطاجيكستان والعراق وفنزويلا وقيرغيزستان وكازاخستان ولاتفيا وليتوانيا (٢١ بلدا ، و٥ر٢٥ وحدة اجمالا ، ويدفع كل بلد ربع وحدة ، أي نحو ٠ر٠٧٪ من اجمالي اشتراكات الاتحادات الممولة من الاشتراكات) .

الفئة خاء (ثمن وحدة) : أكوادور وأوروغواي وباكستان والبحرين وبيرو وترينيداد وتوباغو وتونس وجزر البهاما والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشيلي والفلبين وقبرص وكوبا وكولومبيا ومصر وغواتيمالا والمغرب (١٨ بلدا ، و٥ر٢٥ وحدة اجمالا ، ويدفع كل بلد ثمن

وحدة ، أي نحو ٠٣ر٠٪ من اجمالي اشتراكات الاتحادات الممولة من الاشتراكات) .

الفئة خاء (ثانيا) (١/١٦ وحدة) : الأردن وباراغواي وبربادوس وبنما والبوسنة والهرسك وبوليفيا وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وزمبابوي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسري لانكا والسلفادور والسنغال وسوازيلند وسورينام وغابون وغانا وغيانا وفيجي وفييت نام والكاميرون وكوت ديفوار وكوستاريكا والكونغو وكينيا ولبنان ومالطة ومنغوليا وموريشيوس وناميبيا ونيكاراغوا وهندوراس (٣٤ بلدا ، و١٢٥ر٢ وحدة اجمالا ، ويدفع كل بلد ١/١٦ وحدة ، أي نحو ٠١٦ر٠٪ من اجمالي اشتراكات الاتحادات الممولة من الاشتراكات) .

الفئة خاء (ثالثا) (١/٣٢ وحدة) : أوغندا وبنغلاديش وبنن وبوركينا فاصو وبوروندي وتشاد وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية والرأس الأخضر ورواندا وزامبيا والسودان وسيراليون وغامبيا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وليبيريا وليسوتو ومالي ومدغشقر وملاوي وموريتانيا والنيجر وهايتي (٢٧ بلدا ، و٨٤٣٧٥ر٠ وحدة اجمالا ، ويدفع كل بلد ١/٣٢ وحدة ، أي نحو ٠٠٨ر٠٪ من اجمالي اشتراكات الاتحادات الممولة من الاشتراكات) .

٥ - واذا لم يحدث أي تغيير في الوضع المبين في الفقرة السابقة ، سوف تبلغ الاشتراكات المستحقة على كل دولة من تلك الدول في كل فئة من الفئات الأرقام الواردة أدناه بالفرنكات السويسرية :

١٩٩٧ (حاليا)		١٩٩٨	١٩٩٩
١ ٤٠٨ ٠١٦	الفئة الأولى	١ ٤٠٦ ٧٥٥	١ ٤٠٦ ٧٥٥
--	الفئة الثانية	-	-
٨٤٤ ٨٠٩	الفئة الثالثة	٨٤٤ ٠٥٣	٨٤٤ ٠٥٣
٥٦٣ ٢٠٦	الفئة الرابعة	٥٦٢ ٧٠٢	٥٦٢ ٧٠٢
٤٢٢ ٤٠٥	الفئة الرابعة (ثانيا)	٤٢٢ ٠٢٧	٤٢٢ ٠٢٧
٢٨١ ٦٠٤	الفئة الخامسة	٢٨١ ٣٥٠	٢٨١ ٣٥٠
١٦٨ ٩٦٢	الفئة السادسة	١٦٨ ٨١١	١٦٨ ٨١١
١١٢ ٦٤١	الفئة السادسة (ثانيا)	١١٢ ٥٤٠	١١٢ ٥٤٠
٥٦ ٣٢١	الفئة السابعة	٥٦ ٢٧٠	٥٦ ٢٧٠
٢٨ ١٦١	الفئة الثامنة	٢٨ ١٣٥	٢٨ ١٣٥
١٤ ٠٨٠	الفئة التاسعة	١٤ ٠٦٨	١٤ ٠٦٨
٧ ٠٤٠	الفئة خاء	٧ ٠٣٤	٧ ٠٣٤
٣ ٥٢٠	الفئة خاء (ثانيا)	٣ ٥١٧	٣ ٥١٧
١ ٧٦٠	الفئة خاء (ثالثا)	١ ٧٥٨	١ ٧٥٨

[مجموع الدول = ١٥٢]
[مجموع الوحدات = ٣٨٣ر٩٦٨٧٥]

٦ - وتجدر الاشارة الى أن المبلغ الفعلي الذي يتعين على كل دولة أن تدفعه في الأول من يناير/كانون الثاني من كل سنة من السنتين المذكورتين أعلاه قد يختلف عن المبلغ المبين ، نظرا الى أن مبلغ الاشتراك الفعلي لكل دولة يتوقف على العاملين المشار اليهما في الفقرة ٣ أعلاه .

ثانيا - الدول الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في أي اتحاد

٧- بناء على قرار مؤتمر الويبو الرامي الى تسوية اشتراكات الدول الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في أي اتحاد بالفئات من السابعة الى خاء(ثالثا) من النظام أحادي الاشتراكات ، تتوقف حصة كل دولة من الدول على "١" الفئة التي تنتمي اليها لأغراض الاشتراكات ، "٢" ومبلغ الاشتراكات المستحقة على تلك الفئة .

٨ - وفي الوقت الحاضر ، تنتمي تلك الدول الى الفئات المبينة أدناه :

الفئة السابعة (وحدة واحدة) : المملكة العربية السعودية (بلد واحد يدفع وحدة واحدة) .

الفئة الثامنة (نصف وحدة) : لا تنتمي أي دولة الى هذه الفئة .

الفئة التاسعة (ربع وحدة) : أندورا (بلد واحد يدفع ربع وحدة) .

الفئة خاء (ثمن وحدة) : بروني دار السلام وعمان وقطر (٣ بلدان ، و٣٧٥ر٠ وحدة اجمالا ، ويدفع كل بلد ثمن وحدة) .

الفئة خاء(ثانيا) (١/١٦ وحدة) : بابوا غينيا الجديدة (بلد واحد يدفع ١/١٦ وحدة) .

الفئة خاء(ثالثا) (١/٣٢ وحدة) : أنغولا وأريتريا وبوتان والصومال وكمبوديا ولاوس وموزامبيق ونيبال واليمن (٩ بلدان ، و٢٨١٢٥ر٠ وحدة اجمالا ، ويدفع كل بلد ١/٣٢ وحدة) .

٩ - واذا لم يحدث أي تغيير في الوضع المبين في الفقرات السابقة ، سوف تبلغ الاشتراكات المستحقة على كل دولة من تلك الدول في كل فئة من الفئات الأرقام الواردة في الفقرة ٥ أعلاه .

١٠- وتجدر الاشارة الى أن المبلغ الفعلي الذي يتعين على كل دولة أن تدفعه في الأول من يناير/كانون الثاني من كل سنة من السنتين المذكورتين أعلاه قد يختلف عن المبلغ المبين ، نظرا الى أن مبلغ الاشتراك الفعلي لكل دولة يتوقف على العاملين المشار اليهما في الفقرة ٧ أعلاه .

[نهاية المرفق جيم والوثيقة]